

Distr.: General
4 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية في أوروبا

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية في أوروبا

المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٤	التوجه العام
٩	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨**

* A/74/50.

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100519 100519 19-02404 (A)



٥١	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠***
	المرفقات
٧٩	الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠
٨٠	الثاني - موجز التغييرات المقترح إدخالها في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العناصر والبرامج الفرعية

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ أُلْف، يقدم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



تصدير

عندما التحقت باللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٧ إبان الاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، أثار إعجابي سجلها الحافل في تحقيق المزيد من التعاون في المنطقة الإقليمية.

ويرتبط اسم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمجموعة كبيرة من الاتفاقيات والقواعد والممارسات الفضلى التي توفر حلولاً عملية للمشاكل المشتركة بين البلدان في المنطقة الإقليمية وخارجها. وتسهم المنافع العامة للجنة أيضاً في زيادة الكفاءة في القطاعين العام والخاص وفي الوفورات التي تثبت القيمة مقابل المال بالنسبة إلى حجم اللجنة وميزانيتها. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات معهد بحوث الطرق السريعة الاتحادية الألمانية إلى أن طريقة اختبار سلامة السيارات للمشاة التي استحدثتها اللجنة تؤدي إلى وفورات سنوية في التكاليف في ألمانيا تقارب ٨٧ مليون دولار، بسبب انخفاض عدد الوفيات والإصابات على الطرق. ووفقاً للتقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة العمل بالولايات المتحدة، سيؤدي استخدام النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها إلى تحقيق وفورات في الشركات المحلية تصل إلى ٤٧٥ مليون دولار في صورة تحسينات على الإنتاجية و ٢٥٠ مليون دولار نتيجة لانخفاض المخاطر التشغيلية سنوياً.

وتسهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشكل حاسم في إنقاذ الأرواح. وفي التقرير المعنون نحو هواء أنظف: تقرير التقييم العلمي لعام ٢٠١٦، أشارت تقديرات الهيئة التوجيهية للبرنامج الأوروبي للرصد والتقييم والفريق العامل المعني بآثار اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود (١٩٧٩) إلى أن تدابير التخفيف الرامية إلى الحد من ملوثات الهواء، بما في ذلك المواد الجسيمية، أدت إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع في أوروبا بمعدل سنة واحدة. ولقد سررت على وجه الخصوص بالدعم الدولي لعملائنا في حشد جهود الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء من أجل خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة في المنطقة الإقليمية.

وتسهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، في تعزيز أواصر التعاون وتحسين الظروف المعيشية للسكان في القارة. إلا أن كفاءة الدعم الفعال للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يستلزم من منظماتنا التي تبلغ من العمر ٧١ عاماً أن تتبنى التغيير. ويطلب النطاق العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ تكثيف التعاون والشراكة على الصعيد الدولي، فهي تقع في صلب عمل اللجنة، مما يشجعنا على إعادة التفكير في مجال تركيز أنشطتنا وأساليب عملنا. وقد شرعت بتنفيذ عملية شاملة تتخطى مرحلة مواءمة برنامج عمل اللجنة مع أهداف التنمية المستدامة، وترمي إلى تعزيز أثر عملنا والتأكد من أن اللجنة تناسب الغرض الرامي إلى الاستجابة إلى ما يطرأ من احتياجات وتحديات في مجال التنمية وفرص في المنطقة حتى عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر توسيع نطاق التعاون مع شبكتنا التي تضم أكثر من ١٨٠٠٠ خبير وتعزيز المزيد من أوجه التآزر الداخلي وبناء شراكات أقوى وتعاون أوثق مع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية من أجل إنتاج منافع عامة عالمية.

وبين تاريخ اللجنة الاقتصادية لأوروبا كيف يؤدي التعاون الدولي إلى تحقيق نتائج إيجابية للناس والكوكب. وتقدم الميزانية المقترحة الواردة في هذه الوثيقة معلومات محددة عن النتائج التي حققتها اللجنة في عام ٢٠١٨ والنتائج المقررة لعام ٢٠٢٠ للتصدي للتحديات في المنطقة الإقليمية. وفي هذا السياق، تتطلع اللجنة إلى خدمة دولها الأعضاء من خلال النهوض بالتعاون والتكامل الاقتصادي وإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في السنوات المقبلة.

(توقيع) أولغا ألغايروفا

الأمينة التنفيذية، للجنة الاقتصادية لأوروبا

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢٠-١ تقع على عاتق اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولية تيسير التكامل والتعاون الاقتصادي بين دولها الأعضاء، وتعزيز التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي في منطقتها الإقليمية. وتستمد اللجنة ولايتها من الأولويات المحددة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بشأن مجالات منها خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة في عام ٢٠٠٥ (القرارات ٣٨/٢٠٠٦ و ١/٢٠١٣ على التوالي) وقرار المجلس ٣٦ (د-٤) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٧.

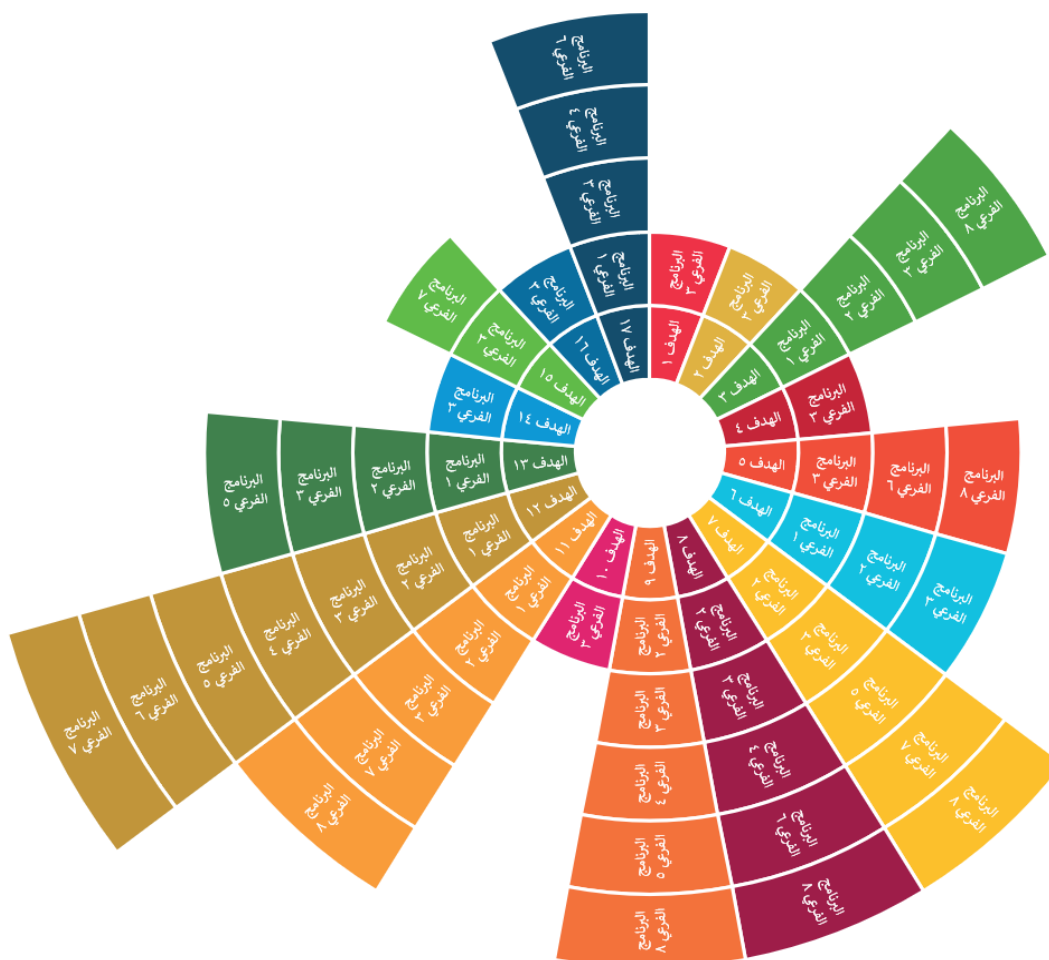
٢٠-٢ وتوفر اللجنة محفلاً حكومياً دولياً إقليمياً تتصدى من خلاله للتحديات الاقتصادية والبيئية التي لا تزال تشكل مصدراً للقلق الرئيسي للدول الأعضاء، مثل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع الحراك المستدام في المنطقة الإقليمية وتيسير التجارة والتكامل الاقتصادي وحماية البيئة وضمان إمدادات الطاقة التي تتسم بالمرونة والكفاءة وتعزيز القدرة على قياس التنمية المستدامة والتصدي للآثار المترتبة على الاتجاهات الديمغرافية. والدعم الذي تقدمه اللجنة بهدف تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة يُفدّم أيضاً من خلال تنفيذ المشاريع في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحول

٢٠-٣ تسترشد البرامج الفرعية بالولايات المنوطة باللجنة في تحقيق منجزاتها المستهدفة التي تسهم في بلوغ الهدف المتوخى من كل برنامج فرعي. وتتسق أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ٢٠-أولاً أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها الأهداف ومن ثم المنجزات الخاصة بكل برنامج فرعي.

الشكل ٢٠-أولا

التنمية الاقتصادية في أوروبا: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة



٢٠-٤ تستند مواءمة أهداف البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة إلى المهام المترابطة الأساسية التي تتسق مع الولايات التشريعية المنوطة باللجنة، وهي: (أ) الحوار بشأن السياسات؛ و (ب) العمل المعياري؛ و (ج) المساعدة التقنية. وترسي الكيانات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما اللجنة نفسها ولجانها القطاعية، الأساس للدعم الذي تقدمه اللجنة إلى الحكومات الوطنية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعن طريق عقد المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة سنوياً، فإن اللجنة توفر محفلاً على نطاق المنظمة لمتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعلم من الأقران وتبادل الحلول العملية.

٢٠-٥ ويتواءم الهدف أيضاً مع خطة عمل أديس أبابا وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ والخطة الحضرية الجديدة.

التطورات الأخيرة

٢٠-٦ في أيار/مايو ٢٠١٨، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٢، المرحلة الأولى من الإصلاح البعيد المدى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي أعلن عنها الأمين العام بغية تعزيز المنظومة الإنمائية وحشد عملها في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأكدت الجمعية من جديد الدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأقرت بخصوصيات كل سياق إقليمي.

٧-٢٠ ولا تزال الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تواجه تحديات في معالجة تعقيدات أهداف التنمية المستدامة. وهناك أهمية بالغة لتقديم استجابة متكاملة للمسائل المتعددة القطاعات، تشمل كفاءة النمو الاقتصادي الشامل والمطرد وتعبئة التمويل الإنمائي الواسع النطاق ومعالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة والتصدي للتحديات البيئية. ويتطلب التصدي لتلك التحديات على نحو شامل ومتكامل جهوداً متضافرة ومتعددة القطاعات.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٨-٢٠ إذ تضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في اعتبارها التحديات المذكورة أعلاه على الصعيد الإقليمي، وإذ تدرك رؤية إصلاح المنظومة الإنمائية، فقد شرعت في إعادة مواءمة استراتيجية عملها، بما يعزز شراكاتها مع سائر المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع زيادة التركيز على تحقيق النتائج على جميع المستويات.

٩-٢٠ وتستند استراتيجية البرنامج إلى نهج متكامل للتنمية المستدامة وتنفيذ الولايات المنوطة به، وتستفيد من أوجه التآزر بين العمل الذي يركز على النتائج الذي تضطلع به برامجها الفرعية الثمانية، وهي:

- ١ - البيئة؛
- ٢ - النقل؛
- ٣ - الإحصاءات؛
- ٤ - التعاون والتكامل الاقتصاديان؛
- ٥ - الطاقة المستدامة؛
- ٦ - التجارة؛
- ٧ - الغابات والأخشاب؛
- ٨ - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

١٠-٢٠ وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧١ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، من المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق أنشطة اللجنة إلى كفاءة الدعم الفعال لجهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف وأغراض عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، والغايات المتصلة بالسلامة على الطرق الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، على النحو المبين بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٢.

١١-٢٠ وسيؤدي تعميق النهج المتكامل الذي تتبعه اللجنة عن طريق تقديم المشورة السياسية وبناء القدرات في قطاعات متعددة إلى تيسير تنفيذ البلدان لخطة عام ٢٠٣٠. وستعمل اللجنة على تعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات فيما بين برامجها الفرعية الثمانية في أربعة مجالات مترابطة تتلاقى فيها أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة، وهي: (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ و (ب) المدن المستدامة والذكية؛ و (ج) الحراك المستدام والربط الذكي؛ و (د) قياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا النوع من التعاون سيمكن اللجنة من تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر القائمة وزيادة كفاءة عملها وتحقيق أثر مضاعف لإجراءاتها الرامية إلى دعم البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٠-١٢ وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، ستتيح اللجنة منتدىً جديداً لحوار سياساتي إقليمي بشأن المسائل الاقتصادية والبيئية بين دولها الأعضاء الست وخمسين. وسيركز العمل المعياري للبرنامج على وضع صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية وتنفيذها، وتحديد ونشر أفضل الممارسات داخل المنطقة أو خارجها. وسيعزز البرنامج التعاون التقني مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة الإقليمية.

٢٠-١٣ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) أن تواصل الدول الأعضاء دعم عمل اللجنة؛

(ب) وأن تكون لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني الإرادة السياسية والقدرة الكافية على التعاون في تنفيذ الصكوك القانونية للجنة وقواعدها ومعاييرها؛

(ج) وأن تظل التبرعات متاحة.

٢٠-١٤ وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، استناداً إلى أعمالها السابقة، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى دعم التاجرات في منطقة وسط آسيا في إطار البرنامج الفرعي ٦. وفي عام ٢٠٢٠، ستدرج جميع اللجان القطاعية التي تتولى إدارة البرامج الفرعية للجنة مراعاة تعميم المنظور الجنساني في خطط عملها، وسيتم تقييم جميع مشاريع التعاون التقني للجنة في مقابل أثرها الجنساني، وستواصل اللجنة عملها المتعلق بالمسائل الجنسانية والاقتصادية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة من منطقة وسط آسيا.

٢٠-١٥ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا، الذي ينفذ بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الاضطلاع بدوره بوصفه الإطار الرئيسي لتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع سائر أصحاب المصلحة المعنيين في وسط آسيا وتقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء في البرنامج الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠-١٦ وفيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات، ستستفيد اللجنة من الشراكات الاستراتيجية القائمة بالفعل مع سائر كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنها على سبيل المثال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبنك الدولي، وما إلى ذلك. وسينصب التركيز المتجدد على تعزيز وبناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وسيتم التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة من أجل تعزيز إدارة المعارف. وستواصل اللجنة تعاونها المستمر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والقطري. فعلى الصعيد الإقليمي، ستواصل اللجنة قيادة آلية التنسيق الإقليمية لأوروبا ووسط آسيا، بما يعزز التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية وشركائها في معالجة المسائل السياسية الإقليمية والشاملة ويوفر منظورات إقليمية على الصعيد العالمي. أما على الصعيد القطري، فستواصل اللجنة العمل بوصفها وكالة غير مقيمة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية السبعة عشر في المنطقة الإقليمية من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما سيعزز البرنامج التعاون الأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

أنشطة التقييم

٢٠-١٧ من المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠:

- (أ) استعراض مؤشر تقييمات الأداء في مجال الابتكار على الصعيد الإقليمي؛
- (ب) واستعراض تعاون اللجنة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مجال توفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛
- (ج) واستعراض مؤشر اللجنة الخاص بالشيخوخة النشطة.

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

برنامج العمل



البرنامج الفرعي ١

البيئة

١ - الهدف

١٨-٢٠ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين الإدارة والأداء في مجال البيئة في جميع أنحاء منطقة اللجنة من أجل الحفاظ على البيئة والصحة البشرية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٩-٢٠ يتسق هذا الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٢٠-٢٠ وتشكل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إطاراً للمساهمة في تحقيق هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيصمم البرنامج الفرعي أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة في المجالات التي يوجد بها تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة تماشياً مع المجالات المترابطة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تبين استعراضات الأداء البيئي زيادة الوعي العام بشأن نوعية الهواء



رفع مستوى الوعي العام بنوعية الهواء من خلال تطبيق "AirKz".

في عام ٢٠١٨، خضع الأداء البيئي لكازاخستان ومقدونيا الشمالية للاستعراض للمرة الثالثة في إطار برنامج استعراض الأداء البيئي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبناء على طلب الحكومتين المعنيتين، قامت أفرقة من الخبراء الدوليين من طائفة واسعة من البلدان والمنظمات بزيارة البلدين واستعراض التقدم المحرز فيهما. وتساعد هذه الاستعراضات البلدان على تحديد التحديات البيئية الرئيسية، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ووضع توصيات محددة من أجل تحسين الاستدامة البيئية في جميع القطاعات.

وقد تم استعراض الأداء البيئي في مقدونيا الشمالية التقدم الذي أحرزته منذ عام ٢٠١١ بشأن نوعية الهواء، وإدارة المياه والتنوع البيولوجي، والغابات والمناطق المحمية، وإدارة النفايات والمواد الكيميائية، وتغير المناخ، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وقد تم استعراض أيضا التقدم الذي أحرزته البلد نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها ذات الصلة، وبحث في كيفية مواءمة الأهداف مع السياق الوطني ووضعها موضع التنفيذ، وحدد ما إذا كانت الموارد اللازمة قد خصصت والمسؤوليات كانت واضحة، وحدد العقوبات التي صودفت عند السعي لتحقيق الأهداف والنتائج الملموسة التي تحققت.

وركز استعراض الأداء البيئي في كازاخستان على التقدم الذي أحرزته البلد في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ولا سيما في قطاعات الطاقة والصناعة والزراعة والصحة. وقد تمت التوصية إلى الحكومة باتخاذ إجراءات لمعالجة تلوث الهواء وتحسين نوعية المياه وتقليل النفايات وإدارة المناطق المحمية.

وبناء على تحليل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض الأداء البيئي الثاني في البلدان، أدى الاستعراض الثالث إلى إصدار نحو ١٢٠ توصية عملية لتحسين الإدارة البيئية وزيادة الوعي العام بالأداء البيئي وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

النتيجة وما يدل عليها

وأسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتمثلة في تحسين الإدارة البيئية و نوعية الجمهور في المنطقة الإقليمية، بما في ذلك الحالة في كازاخستان التي حسنت السياسات التي تنظم مشاركة الجمهور ونوعية الهواء.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة اعتماد تشريعات وممارسات تعمل على تحسين اطلاع الجمهور على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة. فعلى سبيل المثال، في إطار الاستجابة لتوصيات اللجنة بشأن ضرورة تعزيز وعي الجمهور بتلوث الهواء، طورت مصلحة الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، وهي وكالة تابعة لوزارة الطاقة في كازاخستان، تطبيقا على الهواتف الذكية اسمه "AirKz" بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ويوفر التطبيق بيانات آنية عن بعض ملوثات الهواء ويتيح للمواطنين قياس نوعية الهواء. ولاقت عملية استعراض الأداء البيئي اهتماما خارج المنطقة الإقليمية، ظهر على سبيل المثال مع بدء استعراض الأداء البيئي في منغوليا في عام ٢٠١٨ الذي أعد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٠-٢١ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تحسين الأداء البيئي للبلدان المهتمة بالأمر، على نحو ما يدل عليه قيام البلدين محل الاستعراض بتنفيذ التوصيات السابقة المنبثقة من عملية استعراض الأداء البيئي. ومن خلال استعراضات الأداء البيئي، ساهم البرنامج الفرعي في المجالات المترابطة المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمدن المستدامة والذكىة وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية

في عام ٢٠١٨، على الرغم من أن الأطراف في اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) اعترفت بالمساهمة القيمة التي تقدمها الاتفاقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تزال هناك تحديات تواجه تطبيق الاتفاقية، سواء في المناطق دون الإقليمية أو فيما يتعلق بمعالجة الأنواع الرئيسية من التنمية الاقتصادية. ومن المجالات التي لم يتم فيها بعد التوصل إلى اتفاق مسألة انطباق الاتفاقية على القرارات المتعلقة بتمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية. ومن المتوقع أن يشهد العقد المقبل اتخاذ قرارات كثيرة من هذا القبيل كل سنة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع وصول عدد من المفاعلات الأوروبية إلى نهاية عمر تصميمها التقني الأصلي.

التحدي وإجراءات علاجه

ويتمثل التحدي في عدم وجود توجيهات متفق عليها تسترشد بها الدول الأعضاء بشأن تطبيق الاتفاقية على قراراتها المتعلقة بتمديد عمر المحطات النووية. ويشمل ذلك إجراء إخطار الأطراف التي قد تتأثر بالقرار والتشاور مع سلطاتها والجمهور العام. وتتصدى لهذا التحدي خطة العمل التي اعتمدها الأطراف في الاتفاقية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

واستجابة لذلك، سيُيسر البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، إعداد توجيهات تحدد المعايير والشروط التي ينبغي للأطراف بموجبها أن تطبق الاتفاقية على القرارات المتعلقة بتمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من المتوقع أن تنظر الأطراف في اجتماعها العادي المقبل في التوجيهات واعتمادها.

النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز تطبيق الاتفاقية على تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، ومن ثم زيادة مواءمة التنمية الاقتصادية مع أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد المواد التوجيهية من قبل الأطراف في الاتفاقية بتوافق الآراء، وفق ما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: إعداد توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اعتماد توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية		
إعداد توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية		
عدم وجود توجيهات بشأن تمديد عمر محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية		

٢٠-٢٢ وسيظل البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٢٣ يعرض الجدول ٢٠-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٠-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٣١٠	١١٧	٢٣١	٢١١
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢٦٤	٢٢٣	٢٨٣	٢٥١
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٣٦	٨٣	٤٦	٤٨
المنشورات (عدد المنشورات)	٧	٧	١٤	١١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٤-٢٠ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى الوثائق المتعلقة بما يلي: (أ) لجنة السياسات البيئية والهيئات الفرعية، نتيجة لقرار اللجنة بترحيل موعد دورتها السنوية لعام ٢٠١٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ب) الوثائق المتعلقة باجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها وهيئاتها الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق بالاتفاقية وهيئاتها الفرعية، بسبب انخفاض الطلب على الوثائق عقب القرارات التي اتخذتها الهيئات بقبول المراسلات المخصصة والطلبات المقدمة من الأطراف وأفراد الجمهور لاستعراض لجان الامتثال لكل منها.

٢٥-٢٠ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى الوثائق المتعلقة بما يلي: (أ) لجنة السياسات البيئية والهيئات الفرعية، نتيجة لقرار اللجنة بترحيل موعد دورتها السنوية لعام ٢٠١٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و (ب) اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، نتيجة لقرار الأطراف بشأن برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مما أدى إلى انخفاض في عدد أيام الاجتماعات المخصصة لفرقة العمل المعنية بمشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات في عام ٢٠١٨.

٢٦-٢٠ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى تنظيم حلقات عمل إضافية، بسبب الطلبات المقدمة من الأطراف في اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود وتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية في نهاية عام ٢٠١٨.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٧-٢٠ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى الوثائق المتعلقة باجتماع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وهيئاتها الفرعية، واجتماع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالماء والصحة وهيئاتها الفرعية، بسبب دورة الجدول الزمني للاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين (عُقد الاجتماع السابق في عام ٢٠١٨ ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في عام ٢٠٢٠).

٢٨-٢٠ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى اجتماعات لجنة السياسات البيئية، بسبب: (أ) قرار ترحيل موعد دورتها السنوية لعام ٢٠١٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وتقليص مدة دوراتها السنوية لتصل إلى ستة اجتماعات مدة كل واحد منها نصف يوم؛ و (ب) دورات مؤتمرات (اجتماعات) الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٢٩-٢٠ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى التوجيهات وموجزات السياسات ومنشورات الممارسات السليمة بشأن المسائل البيئية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج الفرعي، بسبب دورات مؤتمرات (اجتماعات) الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فضلا عن الاجتماعات الرفيعة المستوى للعمليات الأخرى التي طلبت إصدار تلك المنشورات قبل انعقاد كل اجتماع من اجتماعاتها.



البرنامج الفرعي ٢ النقل

١ - الهدف

٣٠-٢٠ الهدف الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي هو تحسين النقل الداخلي المستدام عن طريق زيادة سلامته ونظافته وكفاءته وتقليل تكلفته بالنسبة لنقل البضائع وتنقل الأشخاص على حد سواء.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٣١-٢٠ يتسق هذا الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره).

٣٢-٢٠ وتشكل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إطاراً للمساهمة في تحقيق هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيصمم البرنامج أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في المجالات التي يوجد بها تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة تماشياً مع المجالات المترابطة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

صوب تحقيق نظم مستدامة للنقل الداخلي

تتواءم أعمال البرنامج الفرعي مع برنامج العمل الذي اعتمدته لجنة النقل الداخلي. ومن خلال فرقها العاملة الـ ٢٠ وأكثر من ٥٠ شبكة رسمية وغير رسمية تجمع ما يزيد عن ٣ ٥٠٠ خبير، فإنها تعزز، في جملة أمور، نظم النقل المستدامة الآمنة والخضراء والفعالة والميسورة التكلفة، لكل من نقل البضائع والتنقل الشخصي. وتتمثل الركيزة الأساسية لعملها في التطوير والتحديث المستمر للإطار التنظيمي الدولي للنقل الداخلي، الذي يشمل حالياً ضمن نطاق اختصاصه ٥٨ صكا قانونياً من صكوك الأمم المتحدة. وبناء على طلب الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة، يوفر البرنامج الفرعي للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع النقل المنصة المؤسسية الكفيلة بالحفاظ على هذا الإطار التنظيمي، ويكمل هذا العمل بحوار السياسات والعمل التحليلي، وأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٨، أسفر العمل التنظيمي للبرنامج الفرعي عن إطار تنظيمي منقح إلى حد كبير لنظم النقل الداخلي المستدامة، لا سيما: (أ) اعتماد ١٠٠ من اللوائح الجديدة لمركبات الأمم المتحدة وتحديث اللوائح القائمة، وهو ما يسهم في اتباع لجنة النقل الداخلي لنهج شامل فيما يخص السلامة على الطرق، علاوة على اعتماد لائحيتين من لوائح الأمم المتحدة التقنية العالمية بشأن السيارات الكهربائية

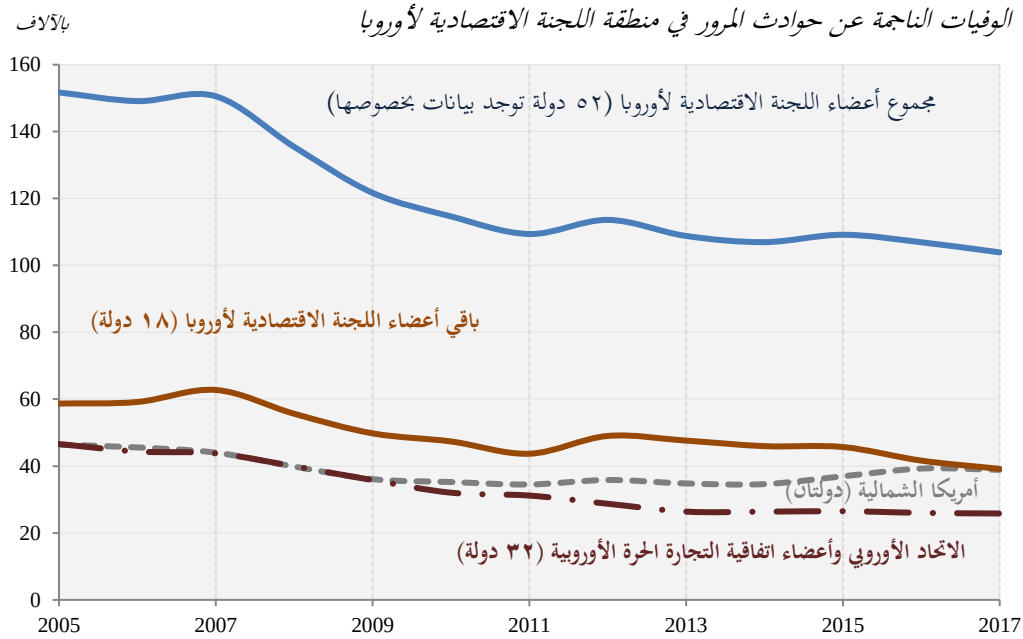
والدرجات التي تعمل بالطاقة الكهربائية بهدف تعزيز خفض انبعاثات الكربون الناجمة عن وسائل النقل؛ وتؤثر تلك التغييرات التنظيمية، الملزمة قانوناً، على الإنتاج العالمي للمركبات، ومن ثم، فإن لها تأثير مباشر على السلامة على الطرق والأداء البيئي؛ (ب) واعتماد أحكام بشأن نقل البضائع الخطرة لأغراض الاتفاق الأوروبي المتعلق بنقل البضائع الخطرة بالطرق المائية الداخلية، والتي تحدث مفهومها معدلاً للحماية من الانفجارات على متن السفن التي تُبحر في الطرق المائية الداخلية؛ (ج) واعتماد مجموعة تعديلات للاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية تعالج القضايا الناشئة الناجمة عن التطوير المتزايد للنقل واستخدام بطاريات الليثيوم والمركبات التي تعمل بالوقود النظيف (مثل الغاز الطبيعي المسال أو المضغوط أو خلايا الوقود الهيدروجيني)؛ (د) وتسريع حوسبة نظام الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري، أي نظام النقل الدولي البري الإلكتروني، الذي يرمي إلى زيادة جاذبية الاتفاقية بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات السريعة النمو وتلك التي تسعى إلى الوصول إلى تطبيق إدارة خالية من المعاملات الورقية. وتعتبر اتفاقية النقل الدولي البري معاهدة متعددة الأطراف تضم ٧٦ طرفاً متعاقداً، مشكّلةً بذلك نظام النقل الجمركي العالمي الوحيد الذي تستخدمه ٣٤٠٠٠ شركة نقل. ويعتمد نظام النقل الدولي البري على استخدام وثيقة جمارك وعبور واحدة معترف بها ومتناسقة دولياً (دفتر النقل الدولي البري)، وهو ما يساعد على تقليص الوقت وخفض التكاليف لمتعهدي النقل. ويساهم تسريع المعاملات الإدارية في تقليل حالات التأخير على الحدود التي يكون لها تأثير ضار على البيئة وتكلف مليارات الدولارات سنوياً. وقد وفرت المشاريع التجريبية لهذا النظام في عمليات النقل الدولي البري الإلكتروني بين جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وبين جورجيا وتركيا الأدلة على نجاحه في أداء وظائفه في بيئة حقيقية. وقد أسفرت هذه الأنشطة عن زيادة انضمام بلدان آسيا والشرق الأوسط إلى اتفاقية النقل الدولي البري. ومن بين الأطراف المتعاقدة المنضمة إليها مؤخراً باكستان والصين والهند، وهي بلدان تضم لوحدها ٤٠ في المائة من سكان العالم.

النتيجة وما يدل عليها

وقد أسهمت المنجزات المستهدفة في إحراز النتيجة المتمثلة في تحسين استدامة أنظمة النقل.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة ما يلي: (أ) في مجال سلامة النقل، لا سيما السلامة على الطرق، حدوث انخفاض في عدد الوفيات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنسبة ٢٨ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧، وتوقع استمرار هذا الاتجاه في عام ٢٠١٨، على النحو المبين في الشكل، مما يُقرّب أداء المنطقة الإقليمية من بلوغ الغاية ٣-٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثلة في خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠؛ (ب) وفي مجال الأداء البيئي للنقل (النقل الأخضر)، يُتوقع حدوث انخفاض بما يقارب النصف في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من كل مركبة كهربائية مقارنةً بالمركبات المماثلة التي تعمل بالوقود الأحفوري؛ (ج) وفي مجال كفاءة النقل، نفذت الأطراف المشاركة في مشاريع النقل الدولي البري الإلكتروني التجريبية، ٨٤ عملية نقل ناجحة من عمليات النقل الدولي البري الإلكتروني، وقررت الاستمرار في العمل بالنقل الدولي البري الإلكتروني بعد الانتهاء من تلك العمليات.

وُثِّبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.



المصدر: قاعدة بيانات النقل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، مع بيانات إضافية من قاعدة بيانات المفوضية الأوروبية المتعلقة بالحوادث على شبكة الطرق في بلدان الجماعة الأوروبية، ومنتدى النقل الدولي، وبعض التقديرات، بالنظر إلى أن ١٨ بلداً لم توفر البيانات الخاصة بها لعام ٢٠١٧.

ملاحظة: لم تُدرج في الرسم البياني أعلاه أندورا وتركمانستان وسان مارينو وموناكو، وذلك بسبب عدم كفاية البيانات الخاصة بكل منها.

٢٠-٣٣ كما يتبين من اللوائح الجديدة للمركبات والتعديلات الـ ١٠٠ المعتمدة بالفعل، فقد تحققت النتيجة المقررة لعام ٢٠١٨، والمتمثلة في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للنقل الدولي البري (الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط)، والبنى التحتية للنقل، وتيسير عبور الحدود، ونقل البضائع الخطرة، وتصنيع المركبات، وتوفير الخدمات الأخرى المتصلة بالنقل، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وبدليل اعتماد ١٠٠ من اللوائح الجديدة لمركبات الأمم المتحدة بالفعل. وقد أسهم البرنامج الفرعي، بهذه النتيجة، في المجالات المشتركة المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمدن المستدامة والذكية، والحراك المستدام والربط الذكي.

٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

الإطار التنظيمي المعزز لنظم النقل الداخلي المستدامة

خلص تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ إلى أنه رغم إحراز تقدم كبير على مدى العقد الماضي في جميع مجالات التنمية، فإن التقدم المحرز لم يكن متساوياً في جميع المناطق ولم تكن وتيرة التقدم كافية لبلوغ غايات هدف التنمية المستدامة على نحو تام بحلول عام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، خلصت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٢٧١، إلى أن الهدف ٣-٦، المتعلق بخفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بمعدل النصف بحلول عام ٢٠٢٠، لن يتحقق.

التحدي وإجراءات علاجه

وقد تمثل التحدي في أن الاتجاه العام في هذا المضمار، يسير فيما يبدو على عكس ما هو متوخى، وذلك على الرغم من الجهود العالمية والتحسينات الشاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وتشير الأدلة إلى أن البلدان التي يسجل فيها عدد أكبر من عمليات الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقات التي تدخل ضمن إطار اختصاص البرنامج الفرعي، تحرز نتائج أفضل من حيث تحسين استدامة نظم النقل لديها.

واستجابة لذلك، يخطط البرنامج الفرعي لتكثيف جهوده في عام ٢٠٢٠ لدعم تطوير نظم النقل الداخلي المستدامة على الصعيد الدولي وضمان أن تعود أنشطته كذلك بمزيد من الفائدة على مناطق أخرى في الجهود التي تبذلها من أجل خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حركة السير على الطرق؛ وتحسين الأداء البيئي لنظم النقل الداخلي، بما في ذلك ما يتعلق بنقل المواد الغذائية القابلة للتلف؛ وتعزيز الكفاءة والربط، بسبل تشمل الرقمنة والوثائق الإلكترونية في مجال النقل. ويخطط البرنامج الفرعي للقيام بذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية لجنة النقل الداخلي، من خلال جملة أمور، من بينها تشجيع مشاركة البلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة اللجنة وهيئاتها الفرعية وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وبناء القدرات، بسبل تشمل إقامة شراكات مع منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الخارجيين والمشاركة في المبادرات الإقليمية والعالمية.

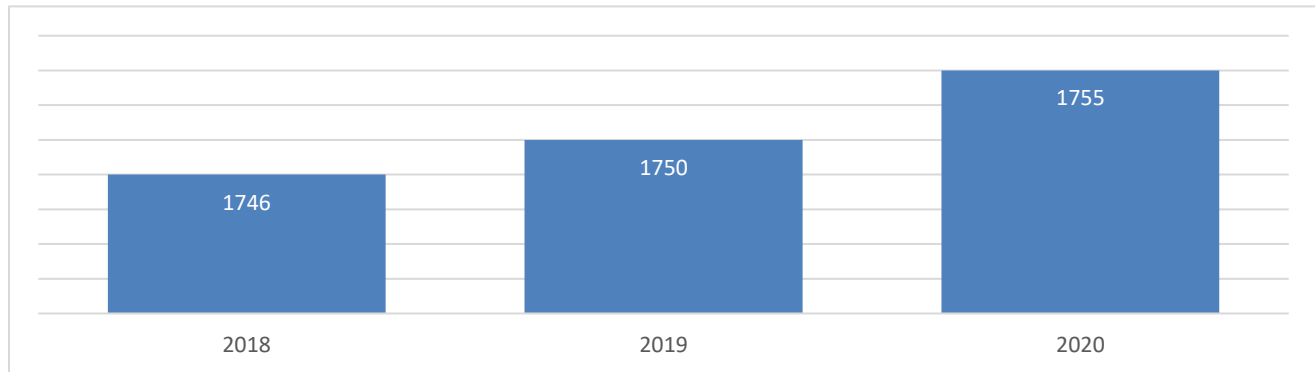
النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في إحراز النتيجة المتوخاة، والمتمثلة في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لنظم النقل الداخلي المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة الانضمام في جميع أنحاء العالم إلى الاتفاقيات والاتفاقات التي تدخل ضمن إطار اختصاص البرنامج الفرعي، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي. وسوف تسهم في المجالات المشتركة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكاء؛ والحراك المستدام والربط الذكي؛ وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مقاييس الأداء: زيادة عدد الأطراف المتعاقدة في صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا



٢٠-٣٤ تتضمن قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٩/٥٨ بشأن أزمة السلامة على الطرق في العالم، و القرار ٢٦٩/٦٨ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، و القرار ١٣٧/٦٩ بشأن برنامج عمل

فبينما لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، و القرار ٢١٣/٦٩ بشأن دور النقل وممرات العبور في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة، و القرار ١٩٧/٧٠ بشأن "السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط"، والقرار ٢١٧/٧٠ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، والقرار ٢١٢/٧٢ بشأن تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقرار ٢٣٢/٧٢ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

٢٠-٣٥ وفي عام ٢٠١٨، عهدت الجمعية العامة إلى البرنامج الفرعي بولاية جديدة في قرارها ٢٧١/٧٢ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم.

٢٠-٣٦ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٣٧ ترد في الجدول ٢-٢٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في إحراز الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢-٢٠

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١ ٦٤٦	١ ٦٥٠	١ ٥١٥	١ ٦٦٠
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٣٤٩	٣٤٨	٣٥٤	٣٦٩
باء - توليد المعارف ونقلها				
التعاون التقني والمشاريع الميدانية (عدد المشاريع)	٢	٢	٢	٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١١	١١	١١	١٣
المنشورات (عدد المنشورات)	٦	٦	١٤	١٣
المواد التقنية (عدد المواد)	١	١	٢	٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المصنات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٠-٣٨ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساساً إلى وثائق الهيئات التداولية للجنة الخبراء الفرعية المعنية بنقل البضائع الخطرة ولجنة الخبراء الفرعية المعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بسبب عدم تماثل هيكلي في السنوات الزوجية والفردية فيما يخص العمل في إطار لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفرعية ذات الصلة.



البرنامج الفرعي ٣ الإحصاءات

١ - الهدف

٣٩-٢٠ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه، في النهوض بالإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٤٠-٢٠ بالنظر إلى الطابع التمكيني للهدف، فإنه يتماشى مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٤١-٢٠ تُشكل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إطاراً للإسهام في تحقيق هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيضع البرنامج الفرعي أنشطة شاملة لعدة قطاعات إلى جانب البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأوروبا حيثما يوجد تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة تماشياً مع المجالات المشتركة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز الأساس القانوني للإحصاءات الرسمية الحديثة

يمثل الدعم القانوني القوي عنصراً أساسياً في كفاءة إنتاج إحصاءات وطنية محايدة وموثوقة وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وسيكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تطور الإحصاءات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولقد كانت بلدان أوروبا الشرقية سباقة إلى طلب وضع توجيهات دولية بشأن التشريعات المتعلقة بالإحصاءات، وهو ما أسفر عن سن القانون العام للإحصاءات الرسمية، الذي أيده كبار الإحصائيين في ٦٥ بلداً في عام ٢٠١٦. وأرمينيا وقرغيزستان ومن أولى البلدان التي بادرت إلى تحديث أطرها القانونية للإحصاءات وفقاً لهذا القانون العام، ثلاثة بلدان هي جمهورية مولدوفا في عام ٢٠١٧، وأرمينيا وقرغيزستان في عام ٢٠١٨.

وأمام التغير المتسارع الذي تشهده أوساط منتجي المعلومات والمتطلبات المتعلقة بها، تحتاج المكاتب الإحصائية إلى بنية أساسية تشريعية ومؤسسية يكون بمقدورها دعم المكاتب الإحصائية في تطوير نماذج أعمال جديدة، والدخول في شراكات واستخدام مصادر وتكنولوجيات جديدة للبيانات. وعلى أساس تلك الاحتياجات والخبرة المكتسبة من تطبيق القانون العام، طلبت الدول الأعضاء وضع عناصر مشتركة بين التشريعات الإحصائية يمكن تطبيقها على جميع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

وفي عام ٢٠١٨، أتمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التوجيهات المتعلقة بتحديث التشريعات الإحصائية، والتي تشمل تنظيم وتنسيق نظام إحصائي وطني، والولاية المتعلقة بجمع البيانات والوصول إليها، وسرية وجودة الإحصاءات ونشرها والإبلاغ عنها، وتوفير الخدمات الإحصائية والتعاون الدولي والمخالفات وعلاقتها بالتشريعات الأخرى. وتستعرض التوجيهات مواطن القوة والضعف الرئيسية في الأطر القانونية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية، وتحلل التحديات والتوقعات والقيود الرئيسية الناشئة عن بيئتها التشغيلية. وتتضمن التوجيهات قائمة بالعناصر المشتركة بين التشريعات الإحصائية وشرحاً لفوائد كل عنصر منها بالنسبة للمجتمع. وعموماً، فإن التوجيهات تدعم تعزيز البلدان لأطرها القانونية بغية ضمان استقلال النظم الإحصائية الوطنية ونزاهتها وخضوعها للمساءلة، إلى جانب الجودة العالية للإحصاءات الرسمية، وتساعد على إزالة الحواجز التشريعية التي تحول دون تحرير القيمة الكاملة للإحصاءات الرسمية. وقد أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه ٢٠١٨ هذه التوجيهات.

النتيجة وما يدل عليها

وأسهل المنجز المستهدف في إحراز النتيجة المتمثلة في تعزيز الأطر القانونية لضمان استقلال النظم الإحصائية الوطنية ونزاهتها ومساءلتها والجودة العالية للإحصاءات الرسمية.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة استخدام العديد من الدول الأعضاء للتوجيهات. فعلى سبيل المثال تستخدم كل من سلوفاكيا وسويسرا ومالطة والترويج للتوجيهات في عملية مراجعة قوانينها الخاصة بالإحصاءات. وقد تبين لمالطة أن التوجيهات مفيدة للغاية، لا سيما في المناقشات المتعلقة بتعديل القانون الإحصائي في مالطة. واعتبرت سويسرا أن التوجيهات تمثل أداة مفيدة جدا في إعداد مشروع مراجعة وأنها تشكل مجموعة من أهم المبادئ لوضع قانون إحصائي يتماشى مع الممارسات الوطنية القائمة. ورأت فنلندا أن الوثيقة تقدم توجيهات ممتازة على المستوى العام للمهتمين بوضع تشريعات للنظم الإحصائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، أعربت عدة بلدان من خارج المنطقة (على سبيل المثال، رواندا وشيلي وكولومبيا والمكسيك) عن اهتمامها باستخدام التوجيهات.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٠-٤٢ تم إحراز إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨ والمتضمنة في تحديث المعايير والتوصيات ووضع معايير وتوصيات حديثة لتعزيز نوعية الإحصاءات وقابليتها للمقارنة دولياً ورصد أهداف التنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من خلال وضع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لخمس توصيات إحصائية دولية جديدة في عام ٢٠١٨ وموافقة رؤساء المكاتب الإحصائية عليها، وهي تتعلق بتوجيهات تخص دمج البيانات من أجل قياس الهجرة، وقياس تنقل اليد العاملة على الصعيد الدولي، ومبادئ توجيهية بشأن استخدام السجلات والبيانات الإدارية لأغراض إجراء تعدادات السكان والمساكن، ومبادئ توجيهية بشأن استخدام السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في ديمغرافيا الأعمال التجارية وإحصاءات تنظيم المشاريع، والتوجيهات بشأن تحديث التشريعات الإحصائية الموصوفة أعلاه. وبهذه النتيجة، أسهم البرنامج الفرعي في المجال المشترك المتعلق بالحراك المستدام والربط الذكي والصلة بين قياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

زيادة عدد البلدان المنتجة لإحصاءات محسنة لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في توفير إحصاءات وطنية من أجل قياس التقدم المحرز بالمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بوصفها ميسراً للابتكار على الصعيد الإقليمي، التُّهَج العملية القطرية المتعلقة بتوفير إحصاءات رسمية يُستَرضد بها في وضع السياسات خدمة للأهداف. ومن عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خريطة طريق إقليمية بشأن الإحصاءات لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تُوفّر توجيهات للبلدان بشأن كيفية وضع نظام يمكن من توفير الإحصاءات ذات الصلة. وقد وافق كبار الإحصائيين من ٦٥ دولة عضواً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها على خريطة الطريق في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبناء على توجيهات خريطة الطريق، بدأت البلدان في وضع أنظمة لتوفير مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، إذ اضطلعت المكاتب الإحصائية بدور المنسق الوطني الرئيسي.

التحدي وإجراءات علاجه

وقد تمثلت الصعوبة في أن نطاق البيانات اللازمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة كان أوسع مما يمكن تلبية من خلال الإحصاءات الرسمية وحدها. وتتمثل الأهداف بمجالات لم تشملها الإحصاءات الرسمية سابقاً، مثل الحوكمة. وهي تتطلب أيضاً إحصاءات

جديدة في المجالات التقليدية لتقييم استدامة الموارد أو يسر تكلفتها ولتحديد الفئات الضعيفة التي تخلت عن الركب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المؤشرات غير الإحصائية بشأن التزام البلدان بسياسات محددة، لا يمكن إنتاجها بواسطة الإحصاءات الرسمية بسبب مبدأ الحياد. ويتطلب ذلك أنواعاً جديدة من الشراكات بين مكتب الإحصاء الوطني وغيره من الجهات المنتجة للبيانات، مثل الوكالات الحكومية الأخرى، والشركات الخاصة، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وهذه الأنواع من الشراكات جديدة على النظام الإحصائي. فعلى سبيل المثال، يتطلب مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بيانات حول العديد من الفئات الضعيفة، والتي غالباً ما تكون صغيرة ويصعب الوصول إليها والتعرف عليها. وإنتاج مثل هذه البيانات باهظ التكاليف. ويمكن أن تقدم الوكالات الحكومية الأخرى أو الشركات الخاصة أو المجتمع المدني معلومات تساعد على إنتاج بيانات تخص الفئات الضعيفة بشكل أكثر كفاءة.

ونتيجة لذلك، تعترم اللجنة الاقتصادية لأوروبا القيام في عام ٢٠٢٠ بوضع توجيهات عملية جديدة لمساعدة البلدان على تنفيذ خريطة الطريق من خلال دمج أفضل الممارسات من السنوات الأولى لاستخدامها. وقد طلب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وضع خريطة طريق منقحة بشأن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بحيث تعكس التحديات الناشئة، من أجل مساعدة الدول في عملها المستقبلي.

وتخطط اللجنة الاقتصادية لأوروبا لوضع توجيهات جديدة بشأن كيفية إقامة شراكات بين مكتب الإحصاء الوطني وغيره من منتجي البيانات بطريقة من شأنها أن تحافظ على استقلال ونزاهة الإحصاءات الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتطوير عمل جديد تجمع من خلاله بين خبراء من وكالات الإحصاء الوطنية والوكالات المعنية برسم الخرائط وتلك المعنية بالجغرافيا المكانية من أجل تبادل الممارسات السليمة في مجال إدماج المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية ذات الأهمية الحاسمة فيما يخص قياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد استخدام البيانات الجغرافية المكانية أنجع طريقة لحساب عدد من المؤشرات المتعلقة بالبيئة واستخدام الأراضي والوصول إلى وسائل النقل، خاصة في البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطوراً والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

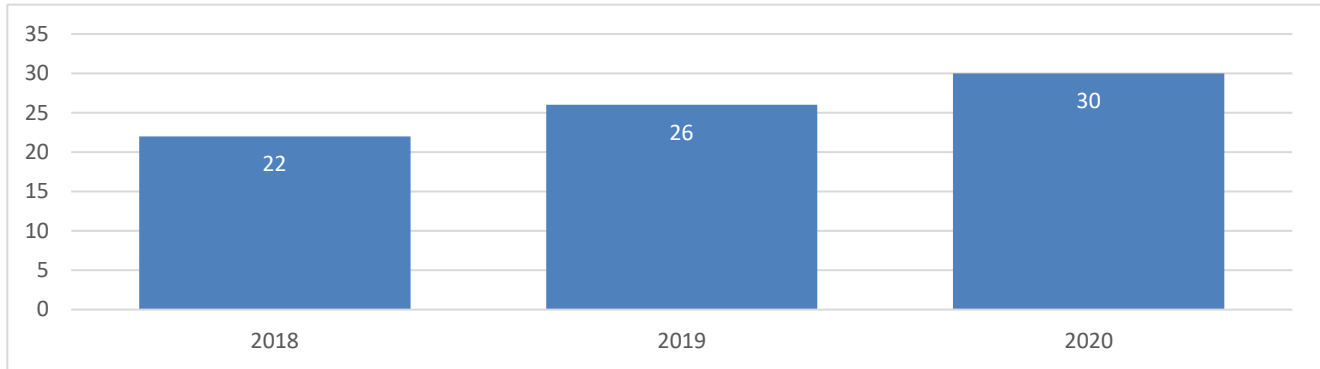
وعملاً بخريطة طريق اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يقوم عدد من البلدان بإنشاء منصات إبلاغ وطنية عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتمثل منصة الإبلاغ الوطنية هذه مركزاً جامعاً للبيانات الوطنية المتعلقة بالمؤشرات الناشئة من مصادر مختلفة داخل البلد. وهي تمثل مصدراً موثقاً للبيانات القطرية تماشياً مع خطة عام ٢٠٣٠، التي تنص على أن متابعتها ومراجعتها "ستركز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول" (القرار ١/٧٠، الفقرة ٧٤ (أ)). بداية، شرعت البلدان بمعية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام ٢٠١٦، في إنشاء منصة للعمل على وضع نهج مشتركة يمكن للبلدان الأخرى استخدامها. وبحلول عام ٢٠١٨، أنشأت ٢٢ دولة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا منصات وطنية للإبلاغ، وكانت ٧ بلدان بصدد القيام بذلك. وسيطلب تحقيق زيادة أكبر في هذا العدد اتباع نهج جديدة، تشمل إقامة شراكات جديدة، ستدعمها التوجيهات الجديدة للجنة. وبحلول عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تكون معظم البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ويقدر عددها بنحو ٣٠ بلداً أو أكثر)، التي قررت استخدام منصة إبلاغ وطنية، قد أعدت تلك المنصات. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أنشئت هذه المنصات أيضاً في البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية.

النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف المقرر في إحراز النتيجة المتمثلة في تحسين قدرة البلدان على إنتاج الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

ستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة توافر البيانات بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال ٣٠ منصة إبلاغ وطنية، كما هو موضح في الشكل. وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي. وسوف يسهم في المجال المشترك المتعلق بقياس ومراقبة تنفيذ الأهداف.

مقاييس الأداء: عدد منصات الإبلاغ الوطنية عن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تستخدمها الدول الأعضاء



٢٠-٤٣ تتضمن القرارات التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١ بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٥ بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمسكن لعام ٢٠٢٠، و ٢٧/٢٠١٦ بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، و ٧/٢٠١٧ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيظل البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٤٤ ترد في الجدول ٢٠-٣ جميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في إحراز الهدف المذكور أعلاه مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٠-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة			
المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٨١	٨١	٨١	٨١
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
٨٢	٨٢	٨٥	٨٥
باء - توليد المعارف ونقلها			
٢	٢	١	١
التعاون التقني والمشاريع الميدانية (عدد المشاريع)			
٦	٦	٦	٦
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
٧	٦	٤	٩
المنشورات (عدد المنشورات)			
المنجزات المستهدفة غير المحدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٠-٤٥ يعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى المنشورات في مجال الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك راجع إلى أن أحد المنشورات المقررة أصلاً لعام ٢٠١٨ (مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، خريطة طريق بشأن الإحصاءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة) قد طُبِعَ في عام ٢٠١٧.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٠-٤٦ يُعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى منشورات في مجال الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب الفرق بين الجداول الزمنية لعمل أفرقة عمل الخبراء التي تتولى إعداد المنشورات. وفي الواقع، فإن معظم المنشورات هي نتاج عمل أفرقة عمل الخبراء. ومن ثم، فإن عدد المنشورات المزمع إصدارها في عام ٢٠٢٠ أعلى من عدد المنشورات المزمع إصدارها في عام ٢٠١٩ لأن العديد من أفرقة العمل ستكمل عملها في عام ٢٠٢٠.



البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصاديان

١ - الهدف

٤٧-٢٠ يتمثل الهدف الذي يُسهم هذا البرنامج الفرعي في بلوغه في تعزيز السياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة على المنافسة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٤٨-٢٠ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز صوب بلوغ هذا الهدف في تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بسبل تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة، وكذلك في تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية.

٤٩-٢٠ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف في إقامة بُنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك إقامة بُنى تحتية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة؛ وتحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها؛ وتعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تشمل بحلول عام ٢٠٣٠ تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير؛ ودعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة سياساتية مؤاتية لعدة أغراض من بينها التنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية.

٥٠-٢٠ وعلاوة على ذلك، فإن هذا الهدف يتواءم مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسيساعد التقدم صوب بلوغ هذا الهدف على تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية، ودعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

٥١-٢٠ وأخيراً، فإن هذا الهدف يتواءم أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية. وسيساعد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف في تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب

وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي، فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وفرص الوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها بين الأطراف، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا، وكذلك في تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

٢٠-٥٢ وتعتبر الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة إطاراً للإسهام في هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيضع البرنامج الفرعي أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأوروبا حيثما يوجد تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بماشياً مع المجالات المشتركة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الفساد في الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثماراً في البنية التحتية تتراوح قيمته ما بين ٣,٣ تريليونات دولار و ٤,٥ تريليونات دولار سنوياً على الصعيد العالمي. وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأن تعبئة تلك الأموال أمر يفوق طاقة الحكومات وحدها، وتشجع وتعزز استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستكمال النهج التقليدية المتبعة في تمويل البنية التحتية.

وبناء على طلب الدول الأعضاء، قامت الفرقة العاملة المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا بتحليل أمثلة على الفساد في الشراكات بين القطاعين. وأجمعت الآراء على أنه، بالنسبة إلى عوامل أخرى، مثل ضعف القوانين وضعف المؤسسات، فإن أبرز عامل كفيلاً وحده بوقف توسيع نموذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل أهداف التنمية المستدامة، هو تفشي الفساد على مستوى الحكومات. فعلى سبيل المثال، تقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الرشاوى قد التهمت ما نسبته ١٠,٩ في المائة من مجموع قيمة المعاملات في مجال المشتريات العامة على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٤. ووفقاً لما ذكره البنك الدولي، تبلغ قيمة الرشاوى المدفوعة فيما يتصل بالمشتريات العامة ١ تريليون دولار سنوياً في جميع أنحاء العالم.

وفي عام ٢٠١٨، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاورات موسعة مع ما يزيد على ٥٠ من الحكومات الوطنية ومن الجهات المقدمة لخدمات البنية التحتية، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني، من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، من أجل معالجة هذه المسألة.

النتيجة وما يدل عليها

وأسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في الحصول، للمرة الأولى، على معيار دولي طوعي بشأن نهج لعدم التسامح إطلاقاً إزاء الفساد في مجال المشتريات التي تتم في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو معيار يوفر إطاراً متفقاً عليه على المستوى الدولي لمنع الفساد بصورة منهجية في ذلك المجال. ويقدم المعيار للحكومات مجموعة طوعية من المبادئ وتوصيات السياسة العامة بشأن معالجة مختلف مراحل المشتريات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يرجح أن يحدث فيها الفساد، بدءاً من تضارب المصالح ووصولاً إلى الكشف عن المعلومات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات وتقييم المناقصات.

ومن الأدلة التي تثبت تلك النتيجة تأييد الفرقة العاملة في عام ٢٠١٨ لذلك المعيار واستخدامه في بلدان داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها، بما في ذلك البرازيل والمملكة العربية السعودية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٠١٨-٢٠١٩، ٥٣-٢٠. تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز التنفيذ الوطني لما تضعه اللجنة الاقتصادية لأوروبا من توصيات ومعايير في مجال السياسات بشأن تهيئة بيئة سياساتية ومالية وتنظيمية تُفضي إلى النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الابتكارية وزيادة القدرة التنافسية، وذلك على نحو ما يدل عليه اتخاذ الدول الأعضاء لسبعة تدابير جديدة من أجل تنفيذ توصيات ومعايير اللجنة في مجال السياسة العامة. وتشمل التدابير المتخذة تطبيق المعيار المتعلق بعدم التسامح إطلاقاً بإزاء الفساد في المشتريات التي تتم في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على النحو المبين أعلاه، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص المركزة على الإنسان أولاً، وكذلك القوانين والقواعد التنفيذية الجديدة التي تعزز سياسات الابتكار. وبهذه النتيجة، يكون البرنامج الفرعي قد أسهم في المجالات المترابطة المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمدن المستدامة والذكاء، والتنقل المستدام، والربط الذكي.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

آفاق سياسة الابتكار للتحليل الفعال للسياسات المتعلقة بالابتكار ومؤسسات الابتكار

تحدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها وسائل رئيسية للتنفيذ. وتشجيع الابتكار هو أيضاً جزء من الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. ويُبدل حالياً عدد من الجهود الرامية إلى قياس الابتكار من منظور مقارن، بما في ذلك مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر التنافسية العالمية.

وفي عام ٢٠١٨، تَبَيَّن من جهود القياس القائمة أن البلدان تتباين تبايناً كبيراً، لا في مستوى الموارد التي تستثمرها في الابتكار، أو في مقدار الابتكار الذي يمكنها توليده فحسب، بل أيضاً في مدى فعاليتها في تحويل مدخلات الابتكار (أي الإنفاق) إلى مخرجات الابتكار (أي المنتجات والخدمات الجديدة).

التحدي وإجراءات علاجه

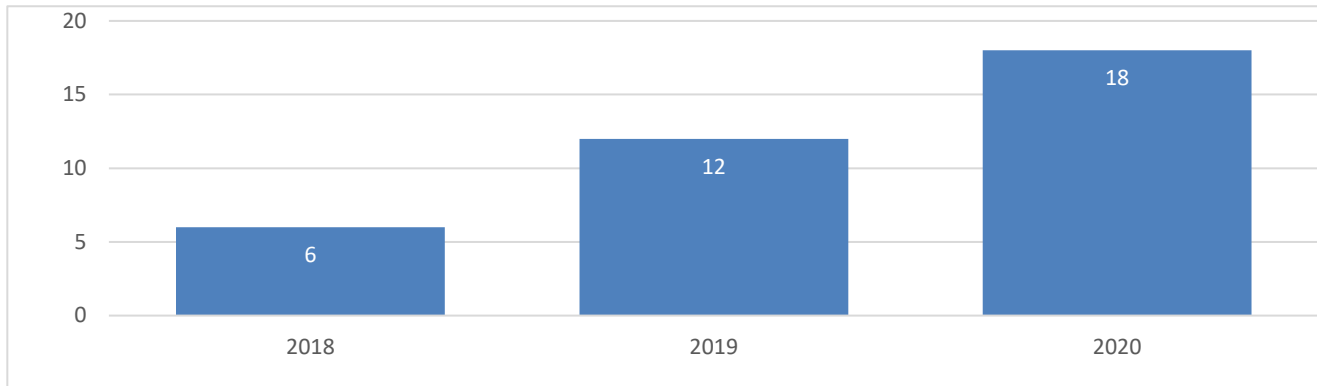
ويتمثل التحدي في أن ذلك الفرق راجع، في قسم كبير منه، إلى الفروق في السياسات الحكومية. وللسياسات دور رئيسي في تشجيع الاستثمار في الابتكار، وفي توجيه تلك الاستثمارات إلى مجالات حاسمة الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وفي ضمان أن تولد الاستثمارات عائداً اجتماعياً مرتفعاً.

واستجابة لذلك، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام ٢٠٢٠، بتنفيذ مشروع نموذجي يتم بموجبه تجريب آفاق لسياسة الابتكار، بمشاركة دول أعضاء تتقدم من تلقاء ذاتها، بغرض توسيع قاعدة الأدلة اللازمة لتحسين هذه السياسات ولتمكين البرنامج الفرعي من إجراء تحليل، من منظور مقارن، للسياسات المتعلقة بالابتكار ولمؤسسات الابتكار في تلك البلدان. وستوفر آفاق سياسة الابتكار قاعدة أدلة أقوى تستطيع البلدان الاستناد إليها لدى صياغة سياسات الابتكار الخاصة بكل منها، ووضع توصيات أجدى في مجال السياسة العامة بشأن الابتكار من أجل التنمية المستدامة.

النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن يسهم الإنجاز المقرر في تحقيق النتيجة المتوخاة، المتمثلة في تعزيز سياسات الابتكار من أجل التنمية. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، استحداث ستة تدابير وطنية جديدة في مجال سياسات الابتكار في الدول الأعضاء المشاركة في المشروع النموذجي، استناداً إلى التحليل المجرى من خلال آفاق سياسة الابتكار، كما هو مبين في الشكل. وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي. كما ستسهم في المجالات المترابطة المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مقاييس الأداء: عدد التدابير المتخذة في مجال سياسات الابتكار الوطنية من قبل الدول الأعضاء المشاركة في المشروع النموذجي (عدد تراكمي)



٢٠-٥٤ يشكل قرارا الجمعية العامة التاليان الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٢٢٨/٧٢ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والقرار ٢٠٠/٧٢ المتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٥٥ يعرض الجدول ٢٠-٤ أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٠-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١٨	١٨	١٨	١٨
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١٩	١٩	١٩	١٩
باء - توليد المعارف ونقلها				
التعاون التقني والمشاريع الميدانية (عدد المشاريع)	٢	٢	٢	٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
المنشورات (عدد المنشورات)	٢	٢	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المحدودة				

الفترة المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط



البرنامج الفرعي ٥ الطاقة المستدامة

١ - الهدف

٥٦-٢٠. يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تحسين سبل حصول الجميع على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وعلى تخفيف البصمة الكربونية لقطاع الطاقة في المنطقة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٥٧-٢٠. الهدف متواءم مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على ضمان الحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ وعلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي؛ ومضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة؛ وتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة؛ وتوسيع نطاق البنى التحتية، وتحسين مستوى التكنولوجيا، من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم المقدم لكل منها.

٥٨-٢٠. وهذا الهدف متواءم أيضاً مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك بنى تحتية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة، وسيساعد على تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات لجعلها صناعات مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً.

٥٩-٢٠. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف متواءم أيضاً مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والكفاءة في استخدامها؛ وفي الحد من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال؛ وترشيد إعانات الوقود الأحفوري عديمة الكفاءة التي تشجع على الاستهلاك المسرف، وذلك عن طريق القضاء على عوامل الاختلال في الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بوسائل منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الشرائح السكانية الفقيرة والمجتمعات المحلية المتضررة.

٢٠-٦٠ وأخيرا، فإن الهدف متوائم أيضا مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وسيساعد التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف على تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وعلى تعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر؛ وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني؛ وتحسين التكيف وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية فيما يتعلق بالتخفيف من حدة تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره، والإنذار المبكر به.

٢٠-٦١ وتشكل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إطارا للمساهمة في بلوغ هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيقوم البرنامج الفرعي بتصميم أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، في المجالات التي يوجد بها تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، وذلك تماشيا مع المجالات المترابطة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

حشد الجهود الوطنية بشأن الطاقة المستدامة

في أوائل عام ٢٠١٨، نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا فصلا إقليميا من إطار التتبع العالمي الخاص بالبنك الدولي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. ووفق ما ورد في ذلك التقرير، فإن نظام الطاقة في العالم لا يلي الغايات المتفق عليها، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق ذلك الهدف. وينطبق ذلك الاستنتاج أيضا على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. فالبلدان التي تعتمد نظما للطاقة تستند بشكل رئيسي إلى الطاقة الأحفورية تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة يجب موازنتها إذا أرادت البلدان الوفاء بالتزاماتها في إطار كل من خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتمخضت الحوارات المتعلقة بالسياسات التي عقدتها اللجنة المعنية بالطاقة المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فيما يخص عدم بلوغ الهدف ٧ في المنطقة عن اقتراح مجموعة متوازنة من الخيارات بشأن ما يمكن للبلدان أن تقوم به بفعالية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى وجه الخصوص، فإنها بحاجة إلى الحد من البصمة البيئية للطاقة، وإلى إحداث نقلة نوعية في قطاع الطاقة بحيث يدعم الاقتصاد الأخضر، وإلى تكيف إدارة مواردها الطبيعية الوطنية وفق ذلك.

وفي عام ٢٠١٧، استضافت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالشراكة مع كازاخستان، مؤتمرا وزاريا بشأن الطاقة، كما استضافت المنتدى الدولي الثامن المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مع اللجان الإقليمية الأربع الأخرى. ويوضح المثال المأخوذ من كازاخستان مساهمة البرنامج الفرعي للطاقة التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا في بلوغ الأهداف المتعلقة بالطاقة في خطة عام ٢٠٣٠، في المنطقة. وقد طبقت كازاخستان، في مواجهة التحديات ذات الصلة باقتصادها القائم على الفحم، طائفة من مبادرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ عام ٢٠١٧، تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في قطاع الطاقة لديها، بما يتماشى مع تصورها للانتقال إلى اقتصاد أخضر. وفي عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم لكازاخستان في جهودها الرامية إلى تسريع استخدام الطاقة المتجددة في إطار استراتيجية وطنية جديدة للطاقة، من خلال شبكة خبراء الطاقة التابعة للجنة. وقدمت اللجنة المساعدة إلى حكومة كازاخستان في تنظيم لقاء بعنوان "حوار صريح" بشأن الطاقة المتجددة، لاستكشاف الفرص المتاحة والعقبات الماثلة أمام الاستثمار في الطاقة المتجددة، ولإطلاق جولة من المناقصات بشأن توفير الطاقة المتجددة. وتُنظَّم لقاءات "حوارات صريحة" التي تقيمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جميع أنحاء المنطقة بناء على طلب البلدان، وتضم جهات فاعلة رئيسية من أجل تحديد مجالات التركيز، واقتراح توصيات عملية بشأن تغييرات اتجاه السياسة العامة اللازمة للتغلب على العوائق السياسية والقانونية والتنظيمية والتقنية التي تعترض الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

النتيجة وما يدلي عليها

وساهم الإنجاز المستهدف في تحقيق النتيجة، المتمثلة في التقدم الذي أحرزته كازاخستان في مجال استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، بسبل منها تحديد مجالات التركيز، في سياق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة ما يلي: (أ) زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة؛ و (ب) تنفيذ مناقصات للحصول على قدرات في مجال الطاقة المتجددة. ولدى البلد حاليا قدرات من الطاقة المتجددة بقوة ٦٣٤ ميغاواط، وقد بلغت نسبة توليد الطاقة المتجددة ٣ في المائة من مزيج الطاقة. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨، تعاقدت كازاخستان على إنشاء قدرات للطاقة المتجددة بقوة ٨٥٨ ميغاواط من خلال طرح مناقصات. وبعد أن يتم تطوير تلك القدرات الإضافية، سيكون لدى كازاخستان قدرات إجمالية من الطاقة المتجددة قوتها ١ ٤٩٢ ميغاواط، أي بزيادة قدرها ١٣٥ في المائة، في حين أن القدرة المضافة من مناقصات عام ٢٠١٨ ستمثل ما نسبته ٥٧ في المائة من إجمالي قدرات الطاقة المتجددة في كازاخستان. وتم الترويج لنظام المناقصة في كازاخستان من أجل تحقيق نشر الطاقة المتجددة بطريقة فعالة من حيث التكلفة من خلال عملية منظمة تتسم بالشفافية والتنافسية. وقامت كازاخستان، ابتغاء نقل ما اكتسبته من خبرة إلى المنطقة، بإنشاء مركز للتكنولوجيا الخضراء، يكون بمثابة منبر إقليمي لتبادل المعارف والتدريب. ويُتوقع، على المدى الطويل، أن تؤدي النتائج إلى تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لنظام الطاقة، وكذلك إلى تحسين أمن الطاقة، وتعزيز فرص تصدير الطاقة ونقل التكنولوجيا. وقد أثبتت تجربة كازاخستان أيضا اهتمام البلدان باستكشاف التحديات التي تواجهها من على منصة محايدة وسليمة تقنيا. وفي عام ٢٠١٨، طلبت ثلاثة بلدان أخرى في المنطقة تنظيم ”حوارات صريحة“.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هدف البرنامج الفرعي بشكل جماعي.

٢٠-٦٢ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في زيادة الوعي بدور الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في تحقيق تنمية الطاقة المستدامة، وذلك على نحو ما يدل عليه قيام خمس دول أعضاء بتنفيذ التدابير التالية: نظم كل من البوسنة والهرسك، وكازاخستان، ”حوارات صريحة“ وطنية حول الطاقة المتجددة، تمخضت عن توصيات محددة بشأن انتهاج سياسات جديدة لتسريع استخدام الطاقة المتجددة في مزيجها الوطني من الطاقة؛ ووضعت جورجيا أهدافا للطاقة المتجددة، واعتمدت أوكرانيا قانون سوق الكهرباء الخاص بها، وكلاهما تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وأنشأت كازاخستان مركزها الخاص بالتكنولوجيا الخضراء، ونفذت مناقصاتها المتعلقة بتوفير الطاقة المتجددة، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال السياسة العامة؛ وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع بلدان ومدن وجهات شريكة من القطاع الخاص في إنشاء مجمع للخبرات الأكاديمية ومركز للتميز في الولايات المتحدة الأمريكية، دعما لمبادرة المباني العالية الأداء، مع التركيز على وضع معايير، وعلى الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات في مجال كفاءة الطاقة في المباني؛ وتمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وضع كل من أذربيجان وجورجيا مشاريع قوانين بشأن كفاءة استخدام الطاقة، من أجل اعتمادها في عام ٢٠١٨؛ وكانت أوكرانيا بصدد إنشاء صندوق لكفاءة الطاقة، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبتلك النتائج، يكون البرنامج الفرعي قد أسهم في المجالات المترابطة المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وبالمدن المستدامة والذكية، والتنقل المستدام والربط الذكي، وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تحقيق تغيير رئيسي في مدى الكفاءة التي نستخدم بها الموارد الطبيعية

يتطلب دعم إنتاج الطاقة المتجددة على نطاق واسع مجموعة واسعة من المواد. فإنشاء محطة لتوليد الطاقة الريحية بقوة ٣ ميغاواط يتطلب ٣٣٥ طناً من الفولاذ، و ٤,٧ أطنان من النحاس، و ٢٠٠ طن من الخرسانة، و ٣ أطنان من الألمنيوم، و طنين من فلزات الأتربة النادرة. وسيؤدي نشر أداة لإدارة موارد الأمم المتحدة إلى تيسير الإنتاج الفعال لتلك المواد بطريقة مقبولة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً، مع تخفيض كمية النفايات إلى أدنى حد. ويتيح الحصول على هذه الأداة للبلدان إدارة مواردها الطبيعية الوطنية بما يتماشى مع أهدافها. ويؤدي اعتمادها على نطاق واسع إلى إيجاد معيار مقبول عالمياً، ومن ثم توجيه الاستثمار في الموارد بطريقة متسقة ومسؤولة اجتماعياً وفعالة من حيث التكلفة. ويُتوقع أن تتطلب المؤسسات المالية استخدام النظام، فور اعتماده، في وثائق تمويل المشاريع الخاصة بها.

وقد أقرت الدول الأعضاء أن النهج الحالية لإدارة موارد من قبيل الطاقة أو المواد الخام لا توفر الكفاءة المنهجية اللازمة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨، لاحظت لجنة الطاقة المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا أن بلوغ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب إنتاج الموارد وتحويلها واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة.

التحدي وإجراءات علاجه

ويتمثل التحدي في عدم وجود طريقة مقبولة عالمياً للإدارة الوطنية للموارد الطبيعية تتيح إنتاج واستخدام الموارد على النحو الأمثل، وتراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. ووافقت لجنة الطاقة المستدامة على مواصلة تطوير نظام لإدارة موارد الأمم المتحدة، كما عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تعبئة شبكة متعددة القطاعات من الخبراء على الصعيد العالمي، للشروع في وضع نظام لمواجهة ذلك التحدي. ومن المتوقع أن تكون تلك العملية مسعى متعدد السنوات اعتباراً من عام ٢٠١٩.

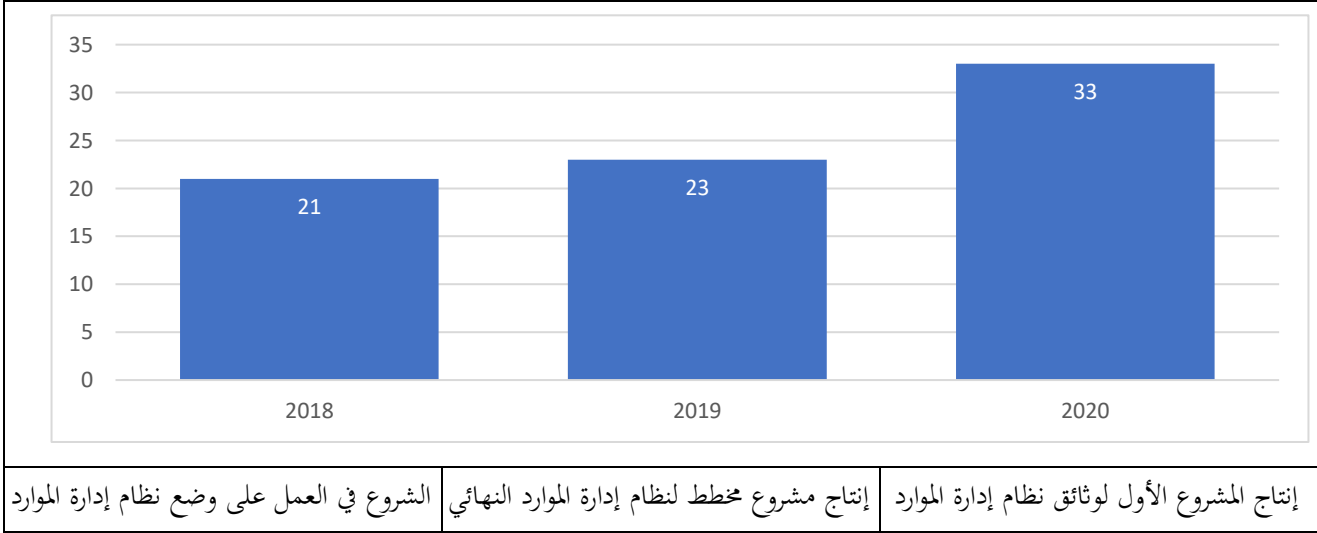
واستجابة لذلك، ستعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام ٢٠٢٠، على وضع مشروع نظام لإدارة موارد الأمم المتحدة، يستند إلى تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد. ويعد اعتماد التصنيف الإطاري للموارد خطوة أساسية نحو نشر النظام. ويتم حالياً اعتماد التصنيف الإطاري بشكل تدريجي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في الاتحاد الروسي والصين والهند، وفي بلدان الشمال الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ويجري النظر في الأخذ به في أمريكا اللاتينية وفي جميع أنحاء آسيا. وعلاوة على ذلك، تم توسيع نطاق التصنيف الإطاري ليشمل مصادر الطاقة المتجددة والموارد البشرية، على حد سواء. ويشمل تطوير نظام إدارة الموارد في الأمم المتحدة إقامة شراكات مع الصين، ومع الاتحاد الروسي، والمفوضية الأوروبية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالاستناد إلى نجاح عمل الخبراء، ستعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نشر وتعميم نظام إدارة الموارد على الصعيد العالمي، من خلال حلقات دراسية تدريبية، ومنشورات، ودراسات لحالات إفراية، وإجراءات لمنح الشهادات.

النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن يسهم الإنجاز المستهدف المقرر في تحقيق النتيجة المتمثلة في نشر نظام متكامل للإدارة الفعالة للموارد الطبيعية. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إعداد مشاريع ووثائق لنظام إدارة الموارد في الأمم المتحدة، بما في ذلك المواصفات والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المبين في الشكل.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي. كما ستسهم في المجالات المترابطة المتعلقة باستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وبالمدن المستدامة والذكية، والتنقل المستدام والربط الذكي، وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تطبق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد والتقدم المحرز في تطوير نظام إدارة الموارد في الأمم المتحدة



٢٠-٦٣ تشكل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرار ٢٢٥/٦٩ المتعلق بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والقرار ٢١٣/٧٠ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والقرار ٢٢٤/٧٢ المتعلق بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٦٤ يعرض الجدول ٥-٢٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

الجدول ٥-٢٠

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٨	٨	٦	٦
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية (عدد الأيام)	١٠	١٠	١٠	١٠
المنشورات (عدد المنشورات)	١	١	١٠	٢

الفئة المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصالات

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٠-٦٥ يعزى الفرق في المنشورات أساساً إلى المنشورات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات، ودراسات الحالات الفردية، وغيرها من المنشورات المتصلة بالطاقة المستدامة، بسبب دورات العمل التي تستغرق كل منها سنتين لكل فريق من أفرقة الخبراء. حيث يتم، في السنة الأولى من الدورة، الانتهاء من العمل التحليلي، ويتم، في السنة الثانية للدورة، إعداد المنشورات.



البرنامج الفرعي ٦ التجارة

١ - الهدف

٦٦-٢٠. يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز تيسير التجارة ومعايير الجودة الزراعية والتعاون الاقتصادي التنظيمي والتعاون المتصل بالتجارة، من أجل الانتقال إلى النمو الاقتصادي المستدام والإنتاج والاستهلاك المستدامين، في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وخارجها.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٦٧-٢٠. الهدف متواءم مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بوسائل منها التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة؛ وفي تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وغوها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية؛ وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة.

٦٨-٢٠. والهدف متواءم أيضا مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة وعلى صعيد المستهلكين، بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك الفاقد بعد الحصاد؛ وعلى تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وتعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية؛ وضمان أن تتوافر للسكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة؛ وبذل الدعم للبلدان النامية، في مجال تقوية قدراتها التكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

٦٩-٢٠. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف متواءم أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف؛ وعلى زيادة صادرات البلدان النامية؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الإيرادات؛ وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، لتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية؛ وتشجيع وتعزيز الشراكات العامة، والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وشراكات المجتمع المدني؛ وتعزيز الدعم المقدم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية.

٧٠-٢٠. وأخيرا فإن الهدف متواءم أيضا مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف في كفالة المشاركة الفعالة للمرأة في شغل المناصب القيادية

على جميع مستويات صنع القرار في الحياة الاقتصادية؛ وفي إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وفي إمكانية حصولها على الخدمات المالية؛ وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة؛ واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل، للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

٧١-٢٠ وتشكل الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة إطاراً للمساهمة في بلوغ هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيصمم البرنامج أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة، في المجالات التي يوجد بها تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة، تماشياً مع المجالات المترابطة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحسين الفرص المتاحة للمرأة من أجل ممارسة التجارة في قيرغيزستان



تاجرات في قيرغيزستان. المصدر: الأمم المتحدة.

في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تناولت اللجنة الاقتصادية لأوروبا موضوع الأنظمة المتصلة بالتجارة وأدوات تيسير التجارة، استجابة لطلب من حكومة قيرغيزستان في عام ٢٠١٦ لتقديم الدعم في تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة اللجنة المتعلقة بالعراقيل التنظيمية والإجرائية التي يضعها في طريق التجارة في قيرغيزستان كل من التجار ومسؤولي الحكومة ومؤسسات دعم التجارة. وإضافة إلى ذلك، تم تدريب التاجرات في حلقات عمل بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على كيفية الاستفادة من الأنظمة المتعلقة بالتجارة والوصول إلى أدوات تيسير التجارة، من قبيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير. وساهم المشروع المعنون "تعزيز القدرات الوطنية لمؤسسات دعم التجارة في قيرغيزستان" في تحقيق النتيجة

المتثلة في زيادة قدرات عدد من الجهات منها السلطات الجمركية ووزارة التجارة، وغيرها من الوكالات الحكومية، على صياغة أنظمة وسياسات وطنية ذات صلة بالتجارة، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، ومراقبة السوق القائمة على تقييم المخاطر، وعملية صنع السياسات، التي تساعد النساء التاجرات خاصة. ونتيجة لذلك، فإن بإمكان الجهات المستفيدة استخدام نهج قائم على تقييم المخاطر في عمليات التفتيش، استناداً إلى توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، النتائج الإيجابية التي سُلط عليها الضوء في تقييمات حلقات العمل التدريبية.

وفي عام ٢٠١٨، ومن خلال مشروع معنون "تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية العابرة للحدود"، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عدداً من أنشطة بناء القدرات لصالح نساء منتجات مشاركات في سلاسل الإمداد الزراعي في وادي فرغانة، وهي منطقة تمتد في جميع أرجاء أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. وركز المشروع على تشجيع اعتماد معيار منسق لثمار المشمش، وعلى تجميع منتجات المشاريع الصغيرة الحجم من ثمار المشمش المجففة. ومنذ الأخذ بذلك المعيار، اتخذ نهج مماثل بخصوص العديد من أنواع المنتجات الأخرى، مما أسفر عن تنويع تدفقات التجارة الزراعية العابرة للحدود، وعن سلاسل قيمة دولية في المنطقة وخارجها.

النتيجة وما يدل عليها

وقد أسهمت المنجزات المستهدفة في إحراز النتيجة، وهي تحسين ظروف التجارة، وتحقيق زيادة في حجم المنتجات الزراعية الجيدة، وإيجاد فرص للعمل في القطاع الزراعي في قيرغيزستان وفي بلدان وسط آسيا الأخرى.

ومن الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، ما يلي: (أ) تعزيز التجارة العابرة للحدود من خلال استخدام معايير وأدوات تيسير التجارة ومعايير الجودة الزراعية المعمول بها في اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ و (ب) توليد فرص العمل للنساء اللاتي يمثلن ٧٠ في المائة من القوة العاملة في القطاع الزراعي في وسط آسيا؛ و (ج) تحسين نوعية المنتجات الزراعية نتيجة لاعتماد ٦٩ معياراً للفواكه والخضروات في أوزبكستان وحدها. وإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل تنسيق تطبيق المعايير، وذلك بفضل فريق الخبراء العامل الإقليمي من أوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والمنشأ متابعة مشروع سلاسل الإمداد الغذائية الزراعية العابر للحدود. وتبين تلك النتائج وجود نهج متماسك تتبعه اللجنة الاقتصادية لأوروبا في معالجة طلب الدعم المقدم من حكومة قيرغيزستان، من خلال توصيات في مجال السياسة العامة ومن خلال متابعة تنفيذ تلك التوصيات.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

٢٠-٧٢ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، والمشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في زيادة توافق الآراء بشأن توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية وتعزيز تنفيذها، على نحو ما يدلّ عليه اعتماد ١٢ من التوصيات والقواعد والمعايير والأدوات الجديدة و/أو المنقحة من قبل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل). وتضمنت المعايير والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة تحديث اثنين لدونة الأمم المتحدة لمواقع التجارة والنقل، وتحديثين لقواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل، وتحديثين لمكتبات المكونات الأساسية، ومخططين اثنين للغة الترميز الموسعة، وأربع مواصفات لمتطلبات الأعمال. وبذلك النتيجة، يكون البرنامج الفرعي قد ساهم في المجالات المترابطة المتعلقة بالتنقل المستدام والربط الذكي.

٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز الكفاءة التجارية في وسط آسيا

في عام ٢٠١٨، ووفقاً للدراسة الاستقصائية العالمية حول تيسير التجارة وتنفيذ التجارة اللاورقية لعام ٢٠١٧، بلغ متوسط معدل تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في بلدان وسط آسيا (أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) ٤١ في المائة، وهو أقل منه في المناطق دون الإقليمية الأخرى.

التحدي وإجراءات علاجه

تمثل التحدي في أن خفض الحواجز التجارية التي لا داعي لها من أجل زيادة السرعة والكفاءة في التجارة العالمية لم يكن يحرز تقدماً على نفس المستوى المحرز في مناطق دون إقليمية أخرى، وأن هناك حاجة ملحة بالنسبة للبلدان غير الساحلية للحد من عبء الإجراءات البيروقراطية وزيادة الاعتماد على الآلي للإجراءات التنظيمية ذات الصلة بالتجارة.

وفي عام ٢٠١٨، طلبت بلدان وسط آسيا الدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تحسين أدائها في مجال تيسير التجارة، ولا سيما السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تيسر وتبسط التجارة أمام التجار.

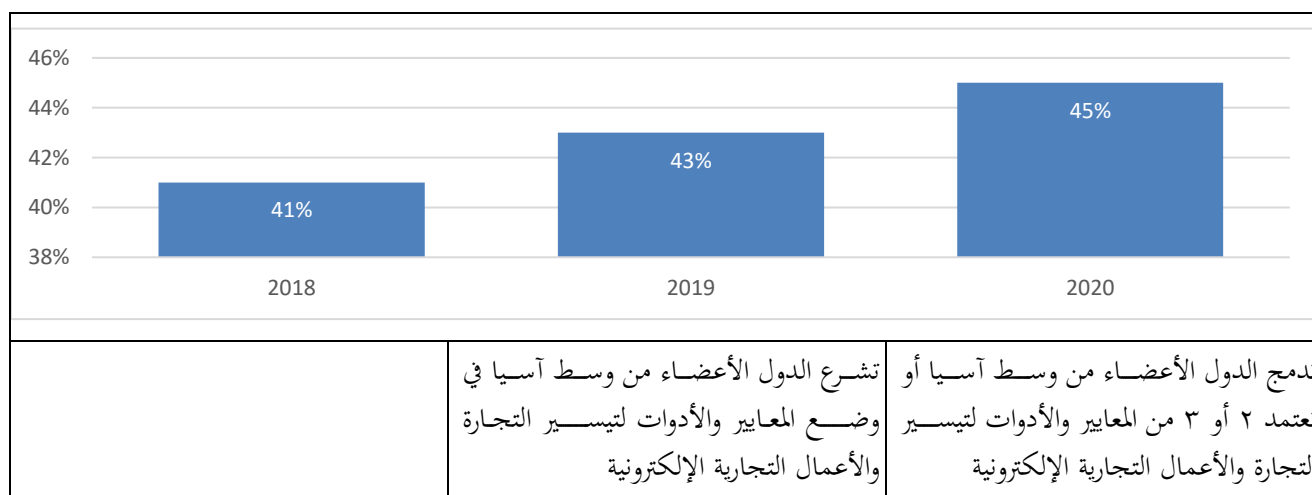
واستجابة لذلك، ستساعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٢٠ بلدان وسط آسيا على تنفيذ توصياتها المتعلقة بالسياسات من خلال التوعية ودعم بناء القدرات في مجالي التجارة الإلكترونية واعتماد معايير تيسير التجارة. وتشمل تلك التوصيات المتعلقة بالسياسات تنفيذ مجموعة متنوعة من معايير اللجنة في مجال الجودة الزراعية، فضلاً عن توصيات لتسهيل التجارة، من قبيل ”النافذة الواحدة“ (التوصيات ٣٣-٣٦ الصادرة عن مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل)، وأدوات التشاور، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والرصد في مجال تيسير التجارة (التوصيات ٤٠-٤٢ الصادرة عن مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل) في سياق الاتفاق العالمي المتعلق بتيسير التجارة.

النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن يسهم الإنجاز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تحسين معدل تنفيذ تيسير التجارة في وسط آسيا. ويُحسب هذا المعدل على أساس النسبة المئوية لما يُنفَّذ من الأدوات والصكوك والمعايير والتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة، على نحو ما يتبين من الدراسة الاستقصائية العالمية لفترة السنتين حول تيسير التجارة والتجارة اللاورقية التي تجريها اللجان الإقليمية. وسيتحقق ذلك من خلال تفعيل اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة، وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات، والمعايير والأدوات المستخدمة في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، مثل استحداث النافذة الواحدة، بغية تسريع عمليات الاستيراد والتصدير. ومن المتوقع أن تنفذ بلدان وسط آسيا بحلول عام ٢٠٢٠ العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات والمعايير والأدوات من أجل الحد من الأعباء البيروقراطية والإجراءات التجارية التي لا داعي لها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة للوصول إلى نسبة ٤٥ في المائة في متوسط تنفيذ تيسير التجارة في بلدان وسط آسيا في الدراسة الاستقصائية العالمية المقررة حول تيسير التجارة والتجارة اللاورقية ٢٠١٩-٢٠٢٠، على النحو المبين في الشكل. وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي. وستسهم أيضاً في المجالات المترابطة المتعلقة بالنقل المستدام والربط الذكي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

مقاييس الأداء: متوسط تنفيذ تيسير التجارة لدول وسط آسيا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا



ملاحظات: تجري الدراسة الاستقصائية العالمية حول تيسير التجارة والتجارة اللاورقية كل سنتين. وتؤخذ البيانات المتعلقة بعام ٢٠١٨ من الدراسة الاستقصائية ٢٠١٧-٢٠١٨، وستؤخذ البيانات المتعلقة بعام ٢٠٢٠ من الدراسة الاستقصائية ٢٠١٩-٢٠٢٠. ومن المتوقع أن تعتمد بلدان وسط آسيا المعايير والأدوات خلال فترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتُقدَّر البيانات لعام ٢٠١٩ بناءً على النتيجة المتوسطة.

٢٠-٧٣ سيظل البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه والتي تشكل الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٧٤ يعرض الجدول ٢٠-٦ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٠-٦

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المحدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١١٠	١١٢	١١٠	١١٠
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٨٩	٨٨	٨٩	٩١
باء - توليد المعارف ونقلها				
التعاون التقني والمشاريع الميدانية (عدد المشاريع)	٤	٥	٤	٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٨	١٧	١٥	١٨
المنشورات (عدد المنشورات)	٧	٢	٩	٧
المواد التقنية (عدد المواد)	٨	٩	٨	٨
المنجزات المستهدفة غير المحدودة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٢٠-٧٥ يعزى الفرق في بند المنشورات إلى الأدلة المتعلقة بالمعايير التجارية في المجالات التالية: إمكانية التتبع وإدارة المخاطر، والأعمال التجارية الإلكترونية، والتعليم والتنمية المستدامة، ومنشورات التوصيات والمعايير والاستراتيجيات المتعلقة بتيسير التجارة من أجل دعم واضعي السياسات، وذلك بسبب استمرار المنجزات المستهدفة في عام ٢٠١٩. وستنجز المنشورات المزمع إعدادها في عام ٢٠١٩ وستُدرج في الأرقام الفعلية للفترة.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٠-٧٦ يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى حلقات العمل لفائدة صانعي السياسات والخبراء في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في منطقة اللجنة بشأن الإجراءات التجارية، وإدارة سلاسل الإمداد، وتقييم الامتثال ومراقبة الأسواق، ومباشرة النساء للأعمال الحرة، وذلك بسبب الطلب على تنظيم حلقات عمل إضافية بشأن الإجراءات التجارية، وإدارة سلاسل الإمداد، وتقييم الامتثال، ومراقبة الأسواق.



البرنامج الفرعي ٧ الغابات والأخشاب

١ - الهدف

٧٧-٢٠ يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مساهمة الغابات والمنتجات الحرجية في التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٧٨-٢٠ يتواءم الهدف مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة.

٧٩-٢٠ ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. وسيساعد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف على تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة، وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، سيساعد على كفاءة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات، وكفاءة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية.

٨٠-٢٠ وعلاوة على ذلك، يتواءم الهدف أيضا مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف على تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.

٨١-٢٠ وأخيرا، يتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وسيحدد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن.

٨٢-٢٠ تشكل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إطارا للإسهام في تحقيق هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سيصمم البرنامج الفرعي أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة في المجالات التي يوجد بها تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة تماشيا مع المجالات المترابطة المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحويل ما يزيد على ٢,٥ مليون هكتار من أراضٍ متدهورة إلى غابات سليمة



تلتزم بلدان القوقاز ووسط آسيا بترميم منطقة مساحتها أكبر من مساحة صقلية. المرجع: اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ركز البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ على بناء القدرات وتحقيق الالتزام السياسي من أجل ترميم الأراضي المتدهورة في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى.

وأعدت دراسة عن فرص تشجير الأراضي وترميمها، وجرى مشاركتها ومناقشتها مع الجهات المعنية بقطاع الغابات. وحددت الدراسة العوامل الرئيسية المسببة لتدهور الغابات منذ عام ١٩٩١ وإمكانية ترميم الغابات في منطقة القوقاز ووسط آسيا. وشكّل التفاعل الذي أعقب الدراسة مصدراً استرشدت به مناقشات الخبراء بشأن السبل الفعالة من حيث التكلفة لاستعادة وظائف النظم الإيكولوجية (مثل الحد من تآكل التربة، وتنقية المياه والهواء والتربة، وحفظ التنوع البيولوجي)، مع توليد الدخل وفرص العمل للمجتمعات المحلية.

وتباحث الوزراء في مناقشة مائدة مستديرة نُظمت في أستانا بدعوة من كازاخستان في توصيات الخبراء بشأن كيفية تحقيق إمكانات تحويل الأراضي المتدهورة إلى غابات سليمة ومنتجة وفقاً لتحدي بون، وهو مبادرة عالمية تهدف إلى ترميم ١٥٠ مليون هكتار من الأراضي التي أزيلت غاباتها أو تدهورت في العالم بحلول عام ٢٠٢٠، و ٣٥٠ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٣٠.

النتيجة وما يدل عليها

لقد أسهم الإنجاز المستهدف في تحقيق النتيجة، وهي قرار أستانا، الذي يمثل التزاماً من بلدان بتجريح الأراضي المتدهورة وترميمها. وتشمل الأدلة على إحراز النتيجة أن ستة بلدان، هي أرمينيا وأوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، التزمت بتشجير ٢,٥ مليون هكتار من الأراضي وترميمها، وهو ما يمثل إضافة بنسبة ٢٤ في المائة من الأراضي الخرجية في المنطقة. ويعادل ذلك مساحة أكبر من مساحة صقلية. وبذلك ستحول الأراضي غير المنتجة والعقيمة إلى غابات سليمة ومنتجة، وتسهم في تحقيق رفاه المجتمعات المحلية وزيادة ثروتها، فضلاً عن إضفاء المرونة الإيكولوجية على نظمها الإيكولوجية. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠١٨-٨٣ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في زيادة القدرات الوطنية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وذلك على نحو ما تدل عليه زيادة قدرة هذه البلدان على الرصد والإبلاغ في مجال الإدارة المستدامة للغابات والالتزام المتصل بها بتشجير الأراضي وترميمها، على النحو المبين أعلاه. وبذلك النتيجة، أسهم البرنامج الفرعي في المجال ذي الصلة المتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

هل حققنا الهدف بعد؟ قياس الإدارة المستدامة للغابات في إطار الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة

تضم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٤٠ في المائة من مساحة الغابات في العالم. وعلى مدار السنوات السبعين الماضية، جمع البرنامج الفرعي بيانات عن حالة الغابات وإدارتها. وبعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، برزت الحاجة إلى التركيز بشكل أكثر تحديداً على الإبلاغ عن تحقيق الهدف ١٥ من تلك الأهداف. وبالنسبة للمنطقة، يضطلع البرنامج الفرعي بجمع البيانات المتعلقة بذلك الهدف بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الراحمة.

وأطلق في عام ٢٠١٨، بناء على طلب الدول الأعضاء، نظام إبلاغ جديد تضمن، للمرة الأولى، مؤشرات لقياس الغايتين ١٥-١ و ١٥-٢، وقُدِّم التوجيه بشأن الإبلاغ من خلال ثلاث دورات تدريبية وجهها لوجه لفائدة المراسلين الوطنيين، بما يشمل كامل منطقة اللجنة.

التحدي وإجراءات علاجه

وتمثل التحدي الذي واجهته البلدان في محدودية قدراتها الوطنية على جمع بيانات عالية الجودة والتحقق من صحتها. واستجابة لذلك، تعترم اللجنة في عام ٢٠٢٠ تقديم الدعم لبناء القدرات والمساعدة الاستشارية للمراسلين الوطنيين المسؤولين عن الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع في عام ٢٠٢٠ أن يضطلع البرنامج الفرعي بجمع جميع البيانات، مما يعطي صورة دقيقة عن حالة الغابات وإدارتها في المنطقة.

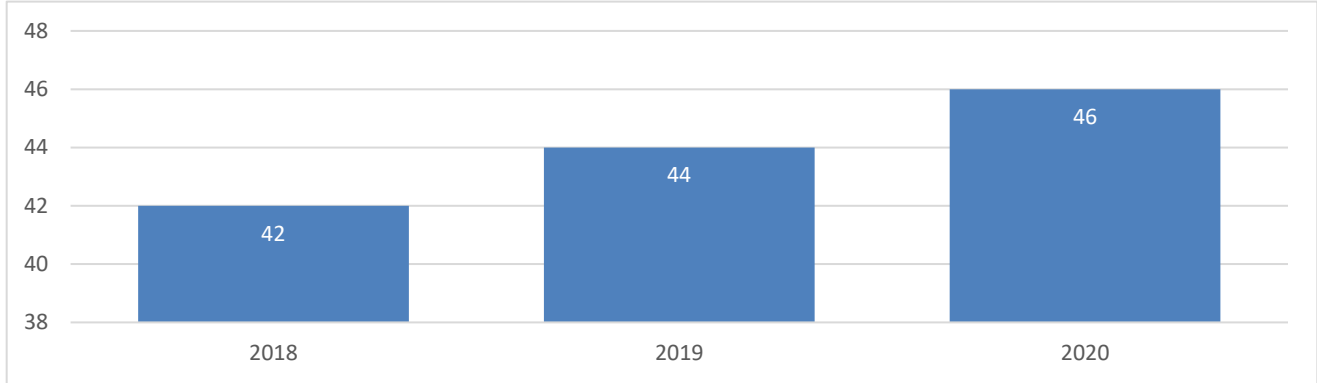
النتيجة ما يثبتها

ومن المتوقع أن يسهم الإنجاز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في إعداد بيانات موحدة واسعة النطاق وذات جودة عالية، تقدم إجابة عن سؤال هل حققنا الهدف بعد؟ فيما يتعلق بتحقيق الغايتين ١٥-١ و ١٥-٢، بشأن الإدارة المستدامة للغابات في جميع بلدان المنطقة. وسوف يمكن ذلك من تحديد ومعالجة التحديات المحددة التي تواجه تحقيق هاتين الغايتين.

وستشمل الأدلة التي تثبت إحراز النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة معدل الاستجابة لـ ٤٦ بلداً تبلغ عن بيانات عالية الجودة، على النحو المبين في الشكل. وستصب هذه المعلومات أيضاً في منشورات على الصعيدين العالمي والإقليمي، مثل تقييم الموارد الحرجية في العالم، وحالة الغابات في أوروبا، والدراسة المستقبلية للقطاع الحرجي الأوروبي، وتقارير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والتغطية الإعلامية. وستتيح النتائج تحسين تخطيط الأنشطة المستقبلية لبناء القدرات في البلدان التي تواجه تحديات في تحقيق الغايتين ١٥-١ و ١٥-٢.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي. وستسهم في المجال ذي الصلة المتعلق بقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقدم بيانات تتعلق بالغائتين ١٥-١ و ١٥-٢



٢٠-٨٤ تشكل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ٩٨/٦٢ بشأن صك غير ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، والقرار ٢٠٠/٦٧ بشأن اليوم الدولي للغابات، والقرار ٢٢٤/٧٢ بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وسيظل البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٨٥ يعرض الجدول ٢٠-٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٠-٧

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة				المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة							
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء							
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				١٤	١٢	١٦	١٨
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)				٣٩	٣٨	٤٥	٢٦
باء - توليد المعارف ونقلها							
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)				١٠	٢٨	١٠	١٠
المنشورات (عدد المنشورات)				٧	٧	٦	٧
المنجزات المستهدفة غير المعدودة							
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية							
التشاور والمشورة والدعوة							
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية							

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٨٦-٢٠ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى وثائق اللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية، بسبب طلب المكتب تخفيض عدد الوثائق إلى الحد الأدنى.

٨٧-٢٠ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى حلقات العمل، وذلك بسبب سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نظم المساءلة عن الإدارة المستدامة للغابات في منطقة القوقاز ووسط آسيا نُظمت في عام ٢٠١٨.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٨٨-٢٠ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى عدم التماثل في عدد الاجتماعات المعقودة، حيث تُعقد دورة مشتركة للجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية واللجنة الأوروبية للغابات في السنوات الفردية العدد، ودورة للجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية في السنوات الزوجية العدد. ولذلك سيكون عدد الدورات في عام ٢٠٢٠ أقل بالمقارنة مع عام ٢٠١٩. ويعزى أيضا إلى انخفاض عدد الاجتماعات الرسمية لفريق الخبراء المعني بالسياسات الحرجية، الناجم عن زيادة استخدام الوسائل الإلكترونية وعقد الاجتماعات غير الرسمية عقب الاجتماعات الرسمية الأخرى.

٨٩-٢٠ ويعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى توثيق أعمال الفرقة العاملة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بإحصاءات الأحرار واقتصاداتها وإدارتها، بالنظر إلى أن تقارير تلك الهيئة في عام ٢٠٢٠ ستقدم بوصفها وثائق تداولية.

٩٠-٢٠ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى ورقات دراسية عن الغابات والأخشاب، نظرا إلى أن التخطيط يجري الآن على أساس سنوي بدلا من مرة كل سنتين، وكان عدد منشورات البرنامج الفرعي لفترة السنتين يبلغ ١٣ منشورا.



البرنامج الفرعي ٨ الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

١ - الهدف

٩١-٢٠ يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز حصول الجميع على سكن لائق وملائم وميسور التكلفة وصحي وموَقَّر للطاقة في مدن ومستوطنات بشرية صالحة للسكن، والإدارة المستدامة للأراضي، ووضع سياسات معنية بالسكان والتماسك الاجتماعي قائمة على الأدلة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٩٢-٢٠ يتواءم الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة).

٩٣-٢٠ تشكل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إطاراً للإسهام في تحقيق هدف البرنامج الفرعي. وفي هذا الإطار، سينفذ البرنامج الفرعي منجزات مستهدفة تشمل قطاعات محددة، وسيصمم أنشطة شاملة لعدة قطاعات مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة في المجالات التي يوجد بها تكامل بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة تماشياً مع مجالات الترابط المذكورة في الفقرة ٢٠-١٠ أعلاه.

٣ - أضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحقيق إمكانات العيش عمراً أطول

يجري عنصر السكان من البرنامج الفرعي بانتظام استعراضات إقليمية بشأن تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويعدّ موجزات سياسية وخرائط طريق بشأن تعميم مراعاة منظور الشيخوخة، فضلاً عن أدوات رصد لدعم السياسات المستندة إلى الأدلة في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي عام ٢٠١٨، واستجابة لقرار الدول الأعضاء في اللجنة من أجل تعزيز الشيخوخة الفاعلة بوصفها المفهوم المركزي والنهج التنفيذي للسياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالشيخوخة، وسع البرنامج الفرعي نطاق استخدام مؤشر الشيخوخة الفاعلة بوصفه أداة رصد وإطاراً لصنع السياسات المتكاملة من خلال إضافة بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي وفترات زمنية، فضلاً عن دعم وتوجيه تطويره على الصعيد دون الوطني والمحلي.

ومؤشر الشيخوخة الفاعلة مقياس مركب يدمج الطابع المتعدد الأوجه للشيخوخة الفاعلة ويبين إسهامات كبار السن وإمكاناتهم، وقد وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية على مدى السنوات الخمس الماضية. ويتألف هذا المؤشر من ٢٢ دليلاً

مصنفة في إطار ٤ مجالات: فرص العمل؛ والمشاركة في المجتمع؛ والمعيشة المستقلة والصحية والأمنة؛ وتوافر القدرات المساعدة على الشيخوخة الفاعلة والبيئة المواتية لها. وهو يتيح إطارا مرنا يتم من خلاله تصوير النتائج الحالية المتعلقة بالشيخوخة الفاعلة، ويبرز المجالات التي يمكن تحقيق مكاسب فيها. ويتيح هذا المؤشر رصد التقدم المحرز على مر الزمن، ويساعد على تحديد تدابير السياسات الناجحة.

ويوفر ترتيب البلدان و/أو وضع نقاط مرجعية للمقارنة مع الأهداف في المؤشر دافعا لصانعي السياسات لاعتماد نهج متكامل، كما كان الحال مع وضع استراتيجيات جديدة للشيخوخة الفاعلة في كل من بولندا وسلوفينيا ومالطا في السنوات القليلة الماضية. وتعكف بلغاريا والجمهورية التشيكية على وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية للشيخوخة في كل منهما بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي للمؤشر. وهناك أيضا اهتمام قوي من جانب صانعي السياسات على المستويين دون الوطني والمحلي، بما في ذلك في إقليم بيسكاي في إسبانيا ومنطقتي فيروبي - فينيسيا جيوليا وأمبريا في إيطاليا وغيرها، باستخدام الأدلة المستقاة من المؤشر من أجل اتخاذ تدابير وإجراءات للسياسة العامة تكون أحسن استهدافا.

وفي عام ٢٠١٨، وبغية تعزيز الحوار بين الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات، نظمت اللجنة حلقة دراسية دولية ثانية بشأن مؤشر الشيخوخة الفاعلة اجتذبت نحو ١٨٠ مشاركا. ونشر البرنامج الفرعي أحدث التطورات ونتائج البحوث المتعلقة بالمنهجية المستخدمة في تصميم المؤشر وإبراز أهميته لعملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

النتيجة وما يدل عليها

وأسهل المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة، وهي التوعية بإمكانات إسهام كبار السن في المجتمع.

وتشمل الأدلة التي تثبت إحراز النتيجة الاهتمام الذي أبدته حكومات إيطاليا وبولندا ورومانيا بتعزيز استخدام المؤشر على المستوى دون الوطني، والاهتمام الذي أبدته جمهورية مولدوفا وأوكرانيا بوضع إطار للسياسات الوطنية. ويستخدم المؤشر أيضا من جانب منظمات المجتمع المدني للتوعية بإسهام كبار السن في المجتمع من أجل مكافحة التمييز ضد كبار السن.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢٠-٩٤ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تحسين القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي، وذلك على نحو ما تدل عليه التدابير الجديدة التي اعتمدها كازاخستان في مجالات الإسكان وإدارة الأراضي استنادا إلى التوصيات الواردة في الموجزات القطرية عن قطاع الإسكان: جمهورية كازاخستان التي وضعتها اللجنة. وشمل ذلك إعداد مشروع إيضاحي تقني عن المنطقة المستدامة الذكية في أستانا، ووضع قانون بشأن المباني ذات الشقق المتعددة. وتلك النتائج، أسهم البرنامج الفرعي في المجالات المترابطة المتعلقة بالمدن المستدامة والذكية والتنقل المستدام والربط الذكي.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

المرصّد الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الحضرية

يضع البرنامج الفرعي على أساس منتظم موجزات قطرية بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، وتوصيفات للمدن المستدامة الذكية من أجل دعم السياسات القائمة على الأدلة في الدول الأعضاء في اللجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي وتنظيمها. ومنذ بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، برزت الحاجة إلى زيادة الأنشطة المتعلقة بالسياسات الحضرية والإسكانية القائمة على الأدلة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي.

التحدي وإجراءات علاجه

وكان التحدي يتمثل في وضع سياسات قائمة على الأدلة دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، وذلك بسبب الافتقار إلى القدرة على جمع البيانات واستخدامها لرصد تنفيذ السياسات على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

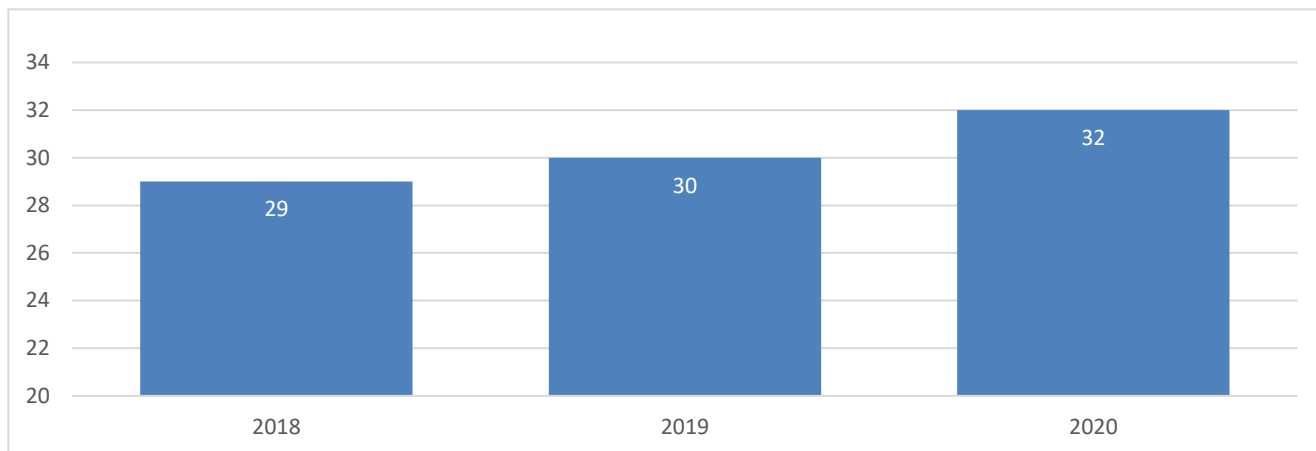
واستجابة لذلك، ستنشر اللجنة في عام ٢٠٢٠ مبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات المتصلة بالمناطق الحضرية والإسكان، وستطلق مرصداً إقليمياً بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الحضرية. وستيسر المبادئ التوجيهية والمرصد الإقليمي تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة، وميثاق جنيف للإسكان المستدام، والاتفاقات الرئيسية الأخرى. وسيشمل المرصد ١٠ مراكز للامتياز متوافقة مع ميثاق جنيف في بلدان تقع في منطقة اللجنة ستنشأ من أجل توفير بناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات على نحو محدد الهدف لفائدة الحكومات الوطنية والمحلية والجهات المعنية الأخرى في البلدان المعنية؛ وبوابة تفاعلية على شبكة الإنترنت تتضمن بيانات ومعلومات تحدّث بانتظام عن حالة الإسكان والتنمية الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي في بلدان المنطقة؛ ومجموعة من المواد التدريبية، بما في ذلك أدوات للتعليم الإلكتروني، بشأن جمع البيانات والمعارف من أجل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتقارير والمنشورات ذات الصلة، إلى جانب أفضل الممارسات. وستعمل مراكز الامتياز على ترجمة صكوك اللجنة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والمعايير، إلى سياسات وبرامج عمل وطنية ومحلية، وكفالة تولي البلدان زمام أمورها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تشجع على تنفيذ هذه الصكوك على نحو أكثر فعالية من خلال إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين. وستجري المراكز أيضاً بحوثاً واستعراضات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الالتزامات العالمية والإقليمية في البلدان، مما يدعم السياسة القائمة على الأدلة في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية على الصعيد الوطني. وستستخدم اللجنة بالشراكة مع الحكومات والخبراء والأوساط الأكاديمية، البوابة لإجراء دراسات استقصائية على نحو منهجي لاحتياجات البلدان في مجال بناء القدرات. وبناء على نتائج الدراسات الاستقصائية، ستعدّ مراكز الامتياز دراسات ومبادئ توجيهية وستنظم حلقات عمل مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان. وهكذا سيدعم المرصد الإقليمي للجنة التواصل المتبادل مع الدول الأعضاء، وسيقدم معارف وحلولاً مصممة خصيصاً للبلدان والمدن في المنطقة.

النتيجة وما يدل عليها

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة المتمثلة في تعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة على وضع سياسات قائمة على الأدلة دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية.

وستشمل الأدلة التي تثبت إحراز النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في عدد الدول الأعضاء في اللجنة التي تطبق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على المستويين الوطني والمحلي، ليصل هذا العدد إلى ٣٢ دولة، على النحو المبين في الشكل. وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي. وستسهم في المجالات المترابطة المتعلقة بالمدن المستدامة والذكية، والتنقل المستدام والربط الذكي، وقياس ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

مقاييس الأداء: زيادة عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تطبق المبادئ التوجيهية للجنة بشأن التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي على المستويين الوطني والمحلي



٢٠-٩٥ تشكل قرارات الجمعية العامة التالية الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ٢٥٦/٧١ بشأن الخطة الحضرية الجديدة، والقرار ٢٢٦/٧٢ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، والقرار ٢٣٤/٦٥ بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، والقرار ١٤٤/٧٢ بشأن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. وسيظل البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٠-٩٦ يعرض الجدول ٢٠-٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٢٠-٨

البرنامج الفرعي ٨: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١٣	١٨	١٧	١٥
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٣٣	٢٩	٣٢	٢٩
باء - توليد المعارف ونقلها				
التعاون التقني والمشاريع الميدانية (عدد المشاريع)	٣	٣	١	٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٦	٧	٥	٥
المنشورات (عدد المنشورات)	٣	٤	٥	٥

الفترة	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١	٢	١	١
المنجزات المستهدفة غير المحدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٩٧-٢٠ يعزى الفرق في بند المنشورات إلى المنشورات المتعلقة بالسكان، وذلك بسبب إصدار موجز سياساتي إضافي بشأن الشيخوخة، بناء على طلب الفريق العامل المعني بالشيخوخة.
- ٩٨-٢٠ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى حلقات العمل، وذلك بسبب الطلب المقدم من الدول الأعضاء بتيسير حلقة عمل إضافية لبناء القدرات.
- ٩٩-٢٠ ويعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساساً إلى وثائق لجنة الإسكان وإدارة الأراضي، وذلك بسبب الوثائق الإضافية بشأن المواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، التي أعدت بناء على طلب الدول الأعضاء لتيسير تنفيذ الخطتين.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ١٠٠-٢٠ يعزى الفرق في بندي وثائق الهيئات التداولية والخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى اجتماعات فرقة العمل المعنية بإدارة الأراضي، بالنظر إلى طبيعة عمل فرقة العمل هذه التي تعقد دوراتها مرة كل سنتين، ولا تعقد أي دورات في السنوات الزوجية العدد.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٢٠-١٠١ يرد في الشكل ٢٠-٢٠ ثانياً والجدول ٢٠-٩ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، متضمنة موارد الميزانية العادية والموارد المتوقعة ورودها من خارج الميزانية.

الشكل ٢٠-٢٠ ثانياً
عام ٢٠٢٠ في أرقام



ملاحظة: تقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ٢٠-٩

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف، مصنفة حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

الموارد المالية		موارد الميزانية العادية		موارد خارجه عن الميزانية		المجموع	
اعتمادات تقديرات عام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف		تقديرات عام ٢٠٢٠		تقديرات عام ٢٠٢٠		تقديرات عام ٢٠٢٠	
٢٠١٩	الفرق	٢٠١٩	الفرق	٢٠١٩	الفرق	٢٠١٩	الفرق
التوجيه التنفيذي والإدارة							
٤ ٢٤٨,٨	٤ ٢٦٧,٥	١٨,٧	٣٥,١	(٣٥,١)	٤ ٢٨٣,٩	٤ ٢٦٧,٥	(١٦,٤)
برنامج العمل							
٤ ٨٤٢,٩	٤ ٨٣٨,٤	(٤,٥)	١٢ ٢٩٩,٨	١٣ ٤٠٦,٥	١١ ٠٦,٧	١٧ ١٤٢,٧	١٨ ٢٤٤,٩
١ - البيئة							
٥ ٩٣٩,٣	٥ ٧٦٨,٨	(١٧٠,٥)	٤ ٤٥٢,٠	٤ ٢٤٦,٩	(٢٠٥,١)	١٠ ٣٩١,٣	١٠ ٠١٥,٧
٢ - النقل							
							(٣٧٥,٦)

المجموع		موارد خارجة عن الميزانية		موارد الميزانية العادية		اعتمادات تقديرات عام ٢٠٢٠ قبل إعادة تقدير التكاليف		تقديرات عام ٢٠١٩	
تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩
(١٦٦,٠)	٤٥٢٨,١	٤٦٩٤,١	(١٥٩,٨)	١٨٠,٩	٣٤٠,٧	(٦,٢)	٤٣٤٧,٢	٤٣٥٣,٤	٣ - الإحصاءات
(١١٤٢,٠)	٢٤٧٨,٧	٣٦٢٠,٧	(١١٣٤,٩)	٥٧٢,٧	١٧٠٧,٦	(٧,١)	١٩٠٦,٠	١٩١٣,١	٤ - التعاون والتكامل الاقتصاديان
(٩١٥,٠)	٢٠٧٣,٠	٢٩٨٨,٠	(٩١٢,٦)	٦٠,١	٩٧٢,٧	(٢,٤)	٢٠١٢,٩	٢٠١٥,٣	٥ - الطاقة المستدامة
(٥٤٤,٣)	٣٩٢٨,٥	٤٤٧٢,٨	(٣٩٣,٢)	٧٩٤,٨	١١٨٨,٠	(١٥١,١)	٣١٣٣,٧	٣٢٨٤,٨	٦ - التجارة
(٣٥٤,٩)	١٧٦٦,٣	٢١٢١,٢	(٣٥٣,٤)	٣٨٨,١	٧٤١,٥	(١,٥)	١٣٧٨,٢	١٣٧٩,٧	٧ - الغابات والأخشاب
(٦٢٠,٠)	١٠٩٨,٦	١٧١٨,٦	(٤٩٣,٥)	١٥٥,١	٦٤٨,٦	(١٢٦,٥)	٩٤٣,٥	١٠٧٠,٠	٨ - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان
(٣٠١٥,٦)	٤٤١٣٣,٨	٤٧١٤٩,٤	(٢٥٤٥,٨)	١٩٨٠٥,١	٢٢٣٥٠,٩	(٤٦٩,٨)	٢٤٣٢٨,٧	٢٤٧٩٨,٥	المجموع الفرعي، برنامج العمل
٤١٨,٣	٤٧٢٩,٧	٤٣١١,٤	٢٢٨,٤	١٦١٣,٨	١٣٨٥,٤	١٨٩,٩	٣١١٥,٩	٢٩٢٦,٠	دعم البرامج
(٢٦١٣,٧)	٥٣١٣١,٠	٥٥٧٤٤,٧	(٢٣٥٢,٥)	٢١٤١٨,٩	٢٣٧٧١,٤	(٢٦١,٢)	٣١٧١٢,١	٣١٩٧٣,٣	المجموع
الموارد المتعلقة بالوظائف									
-	٢٣	٢٣	-	-	-	-	٢٣	٢٣	التوجيه التنفيذي والإدارة
-	٥٤	٥٤	-	٢٣	٢٣	-	٣١	٣١	برنامج العمل
(١)	٥٢	٥٣	-	١٤	١٤	(١)	٣٨	٣٩	١ - البيئة
-	٢٨	٢٨	-	١	١	-	٢٧	٢٧	٢ - النقل
-	١٢	١٢	-	١	١	-	١١	١١	٣ - الإحصاءات
-	١١	١١	-	-	-	-	١١	١١	٤ - التعاون والتكامل الاقتصاديان
(١)	٢٠	٢١	-	١	١	(١)	١٩	٢٠	٥ - الطاقة المستدامة
-	٨	٨	-	-	-	-	٨	٨	٦ - التجارة
(١)	٦	٧	-	-	-	(١)	٦	٧	٧ - الغابات والأخشاب
(١)	٦	٧	-	-	-	(١)	٦	٧	٨ - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان
(٣)	١٩١	١٩٤	-	٤٠	٤٠	(٣)	١٥١	١٥٤	المجموع الفرعي، برنامج العمل
٢	١٨	١٦	١	٦	٥	١	١٢	١١	دعم البرامج
(١)	٢٣٢	٢٣٣	١	٤٦	٤٥	(٢)	١٨٦	١٨٨	المجموع

لمحة عامة عن الموارد المقترحة للميزانية العادية

١٠٢-٢٠ يرد في الجدولين ١٠-٢٠ و ١١-٢٠ بيان الموارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠، مع تفصيل ما يطرأ على الموارد من تغييرات، حسب الاقتضاء. وتعكس المبالغ المقترحة التخفيضات التي أمكن إجراؤها لأسباب منها إعادة توزيع العمل، وتحسين التخطيط للسفر، والاستفادة من تكنولوجيات الاتصالات. ويرد مزيد من التفاصيل تحت كل عنصر من العناصر. وتغطي الموارد المقترحة احتياجات تنفيذ الولايات على نحو كامل وبما يلزم من الفعالية والكفاءة.

الجدول ٢٠-١٠

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئات الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام	تقديرات عام	تقديرات عام	التغييرات			اعتمادات		نفقات عام	نفقات عام
			النسبة	المجموع	المجموع	التسويات	الفنية		
تقدير التكاليف	إعادة تقدير	إعادة تقدير	المقوية	أخرى	الجديدة/الموسعة	أخرى	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨
العنصر									
٤ ٣٧١,٢	١٠٣,٧	٤ ٢٦٧,٥	٠,٤	١٨,٧	(٦٨,٥)	-	٨٧,٢	٤ ٢٤٨,٨	٤ ٤٢٧,٣
٢٥ ٦٠٥,٧	١ ٢٧٧,٠	٢٤ ٣٢٨,٧	(١,٩)	(٤ ٦٩,٨)	(٤ ٦٩,٨)	-	-	٢٤ ٧٩٨,٥	٢ ٦ ٨٤٤,٣
٣ ١٧٣,٧	٥٧,٨	٣ ١١٥,٩	٦,٥	١٨٩,٩	١٨٩,٩	-	-	٢ ٩٢٦,٠	٢ ٩ ٠٨,٩
٣٣ ١٥٠,٦	١ ٤٣٨,٥	٣ ١ ٧١٢,١	(٠,٨)	(٢ ٦١,٢)	(٣ ٤٨,٤)	-	٨٧,٢	٣ ١ ٩٧٣,٣	٣ ٤ ١٨٠,٦
فئة الإنفاق الرئيسية									
٣ ١ ٤٣٢,٢	١ ٤ ١٢,٩	٣ ٠ ١٩,٣	(٠,٧)	(٢ ٠ ٤,٣)	(٢ ٩١,٥)	-	٨٧,٢	٣ ٠ ٢٢٣,٦	٣ ٢ ٦٠٢,١
١ ٧ ١٨,٤	٢٥,٦	١ ٦ ٩٢,٨	(٣,٣)	(٥ ٦,٩)	(٥ ٦,٩)	-	-	١ ٧ ٤٩,٧	١ ٥ ٧٨,٥
٣٣ ١٥٠,٦	١ ٤٣٨,٥	٣ ١ ٧١٢,١	(٠,٨)	(٢ ٦١,٢)	(٣ ٤٨,٤)	-	٨٧,٢	٣ ١ ٩٧٣,٣	٣ ٤ ١٨٠,٦

الجدول ٢٠-١١

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

التغييرات					الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	الفئة الفنية والفئات العليا
الفرق	تقديرات عام ٢٠٢٠	تغييرات أخرى	الولايات الجديدة/الموسعة	التسويات الفنية		
-	١	-	-	-	١	و أ ع
-	-	-	-	-	-	أ ع م
-	١	-	-	-	١	مد-٢
١	٩	١	-	-	٨	مد-١
-	٢٣	-	-	-	٢٣	ف-٥
-	٣٥	-	-	-	٣٥	ف-٤
-	٣٦	-	-	-	٣٦	ف-٣
(١)	٢٠	(١)	-	-	٢١	ف-٢/ف-١
١	١٢٥	-	-	-	١٢٥	المجموع الفرعي
فئة الخدمات العامة						
(١)	٥	(١)	-	-	٦	الرتبة الرئيسية
(١)	٥٦	(١)	-	-	٥٧	الرتب الأخرى
(٢)	٦١	(٢)	-	-	٦٣	المجموع الفرعي
(٢)	١٨٦	(٢)	-	-	١٨٨	المجموع

ملاحظة: يرد في المرفق الثاني توزيع التغييرات في الوظائف حسب العنصر، والبرنامج الفرعي، والرتبة.

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ و أ ع = وكيل للأمين العام.

أجهزة تقرير السياسات

٢٠-١٠٣ نُقح الهيكل الإداري للجنة الاقتصادية لأوروبا وفق خطة العمل المتعلقة بإصلاح اللجنة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٠ ونتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠١٣. وتقدم اللجنة تقاريرها إلى المجلس، وهي توفر التوجيه الاستراتيجي لأعمال أمانتها. وتعتبر اللجنة محفلاً إقليمياً للحوار السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في المنطقة. وهي تجتمع مرة كل سنتين لمدة تصل إلى ثلاثة أيام عمل. وفي الفترة التي تتخلل انعقاد دوراتها، يوكل تنفيذ السياسة العامة التي تضعها اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى اللجنة التنفيذية. وتجتمع اللجنة التنفيذية كلما لزم الأمر لأداء دورها الإداري فيما يتعلق بتخطيط البرامج والمسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، بما في ذلك التمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية. وهي تقوم باستعراض واعتماد برامج عمل اللجان القطاعية وهيكلها الفرعية، وتكفل بالتالي الاتساق والتنسيق بين البرامج الفرعية. وتعمل اللجان القطاعية الثماني التالية بمثابة هيئات فرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا وهيئات إدارية للبرامج الفرعية الثمانية: لجنة السياسات البيئية (البرنامج الفرعي ١)؛ ولجنة النقل الداخلي (البرنامج الفرعي ٢)؛ ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (البرنامج الفرعي ٣)؛ واللجنة المعنية بالابتكار والقدرة على المنافسة والشركات بين القطاعين العام والخاص (البرنامج الفرعي ٤)؛ ولجنة الطاقة المستدامة (البرنامج الفرعي ٥)؛ واللجنة التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة (البرنامج الفرعي ٦)؛ واللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية (البرنامج الفرعي ٧)؛ ولجنة الإسكان وإدارة الأراضي (البرنامج الفرعي ٨). وتجتمع هذه الهيئات سنوياً لمدة يومين إلى ثلاثة أيام لتقديم التوجيه إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الأعمال المتعلقة بالقطاع الذي تُعنى به كل منها. لا توجد موارد مقترحة لعام ٢٠٢٠ في إطار الميزانية العادية لهذه الهيئات.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٠-١٠٤ يشمل عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة في اللجنة مكتب الأمين التنفيذي، ووحدة إدارة البرامج، ووحدة التنمية المستدامة والشؤون الجنسانية، ووحدة الإعلام.

٢٠-١٠٥ ومكتب الأمين التنفيذي، الذي يضم الأمين التنفيذي للجنة ونائبه وأمين اللجنة، يضطلع بالمسؤولية العامة عن توفير التوجيه والقيادة في مجال السياسات في أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك تنسيق أعمال اللجنة؛ والإشراف على العلاقات مع الحكومات وتمييزها؛ والتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وتقديم التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والإشراف على العلاقات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات من خارج الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتنمية تلك العلاقات.

٢٠-١٠٦ والمهام الأساسية لوحدة إدارة البرنامج هي: (أ) تقديم الدعم في صياغة استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتعزيز الخبرة المتعددة القطاعات في الأنشطة التنفيذية مع الجهات الفاعلة الأخرى ضمن الأمم المتحدة المعنية بالتنمية على الصعيدين دون الإقليمي والوطني؛ (ب) تقديم التوجيه وكفالة التنسيق العام لجميع جوانب إدارة البرامج (التخطيط والرصد والإبلاغ والتقييم)؛ (ج) تقديم الدعم في متابعة وتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة، وضمان متابعتها وتنفيذها. وتقوم الوحدة أيضاً بعزير أوجه التآزر بين الأعمال المعيارية والتشغيلية التي تقوم بها اللجنة، وتقدم التوجيه وتكفل التنسيق العام للتعاون التقني، وتعمل بوصفها أمانة للفريق العامل المعني بالتعاون التقني. وتنسق الوحدة مع اللجان الإقليمية الأخرى ومع غيرها من كيانات الأمم المتحدة بشأن مسائل التعاون البرنامجي والتقني.

٢٠-١٠٧ وتقدم وحدة التنمية المستدامة والشؤون الجنسانية المشورة في مجال السياسات والتحليل والدعوة بشأن المسائل الشاملة المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، وكذلك بشأن المساواة بين الجنسين، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء. وتعد الوحدة المنتدى الإقليمي السنوي بشأن التنمية

المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، حيث تيسر إسهام المنطقة في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي. وتقدم الخدمات للاجتماعات التي تُعقد في إطار منظومة الأمم المتحدة مرتين في السنة على الصعيد الإقليمي، وللإجتماعات المشتركة بين آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكل من أوروبا وآسيا الوسطى، ويشترك في تلك الاجتماعات رؤساء المكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة. وتتولى الوحدة إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، إضافة إلى مختلف التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويقود الوحدة العمل الداخلي لمواءمة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج قائم على الربط بين الاثنين. والوحدة مسؤولة، فوق ذلك، عن تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية، بما في ذلك وضع وتنفيذ السياسة والخطة الجنسائيتين للجنة الاقتصادية لأوروبا، واستراتيجية التكافؤ بين الجنسين، والإبلاغ في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبناء القدرات من أجل تمكين المرأة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٠-١٠٨ وتتولى وحدة الإعلام مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية إلى إذكاء الوعي وحشد الدعم لأعمالها. وتروج الوحدة لصورة اللجنة من خلال إدارة الأقسام المؤسسية لموقعها الشبكي وضمان اتساقه العام، وكذلك عن طريق تصميم وإنتاج مواد ترويجية عن أنشطة اللجنة. وتدير الوحدة علاقات اللجنة مع وسائط الإعلام، وتكفل حضورها في وسائل التواصل الاجتماعي، وتقدم خدمات الرصد والتحليل فيما يتعلق بوسائط الإعلام. وتقدم المشورة إلى الأمين التنفيذي للجنة وكبار مديريها وموظفيها بشأن أنشطة التوعية والدعوة.

٢٠-١٠٩ وهذا العنصر مسؤول أيضا عن تحقيق نواتج شاملة، بما في ذلك تقديم الخدمات للاجتماعات وإعداد وثائق الهيئات التداولية للجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وتقديم الخدمات لاجتماعات الفريق العامل المعني بالقضايا الجنسانية والتنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، وإعداد ثلاثة منشورات ودورا تدريبية للمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة من القطاع الخاص بشأن مباشرة المرأة للأعمال الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة بتنفيذ النواتج الفنية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان المشاركة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرنامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" والدعم المقدم للبلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن النواتج التي ستتحقق في مجال الاتصالات مجموعات سنوية من المواد الإعلامية، ورسائل إخبارية أسبوعية، ونشرات صحفية، وأفلام عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستشمل خدمات إدارة البرامج والتعاون التقني أعمال التخطيط والرصد والإبلاغ والتقييم.

٢٠-١١٠ ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة التي يرد فيها التشجيع على إدماج معلومات الاستدامة في دورات الإبلاغ، ووفقا للولاية الشاملة التي قررتها الجمعية العامة في الفقرة ١٩ من قرارها ٢٠١٨/٢٢، تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإدماج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. ومن أبرز منجزات عام ٢٠١٨ التوسع المهم في استخدام المشاركة عن بعد في كل من أنشطة تنمية القدرات والاجتماعات الرسمية. فعلى سبيل المثال، نُظمت سلسلة من ثلاثة مؤتمرات عبر الفيديو، بموجب اتفاقية آرهوس، للتعريف بمبادئ الاتفاقية في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، شارك فيها نحو ١٠٠ شخص. وفي عام ٢٠١٨، انضم عدد من المشاركين، عن طريق التداول بالفيديو، إلى جميع الدورات الثلاث للجنة الامتثال المنشأة بموجب الاتفاقية. وفي العديد من الاجتماعات الأخرى، بما في ذلك أغلب الاجتماعات التي تُعقد في إطار البرنامج الفرعي للبيئة، يشارك المتكلمون عن طريق التداول بالفيديو، وتتاح لهم خدمة الترجمة الشفوية في كثير من الأحيان. وستواصل اللجنة في

عام ٢٠٢٠ العمل على الحد من بصمته الكربونية بنسبة ١٠ في المائة من خلال التقليل من الأسفار في مهام رسمية، كما سيستخدم وسائل أخرى لتشجيع المشاركة عن بعد، متى أمكن، باعتماد شبكة الإنترنت أو التداول عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الممارسة المذكورة أعلاه بموجب اتفاقية آرهوس من المتوقع أن تتوسع أكثر في عام ٢٠٢٠، حيث من المقرر أن تنضم عن بعد جميع الأطراف المعنية، مشاركين ومراقبين، إلى دورة للجنة الامتثال تُعقد لمتابعة نتائج اجتماع تعقده في العام نفسه الهيئة الإدارية للاتفاقية. وستنتهي أمانة اتفاقية آرهوس أيضا في فترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ العمل بشرط تقديم تقارير التنفيذ الوطنية مطبوعة، وهي بصدد وضع أداة للإبلاغ عن طريق شبكة الإنترنت؛ ويجري العمل لتنفيذ مبادرات مماثلة بالنسبة لاتفاق بيئي واحد على الأقل من اتفاقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي ظل استمرار تجديد غرف الاجتماعات في جنيف في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، من المتوقع أن تزيد كثيرا فرص العمل ضمن معيار عال من الجودة بإلقاء العروض والمشاركة عن بُعد، مع توفير الترجمة الشفوية الكاملة، لصالح جميع البرامج الفرعية للجنة.

٢٠-١١١ يرد في الجدول ٢٠-١٢ معلومات عن الامتثال في مجال تقديم الوثائق في موعدها والحجز المسبق للسفر الجوي.

الجدول ٢٠-١٢

نسبة الامتثال

(النسبة المئوية)

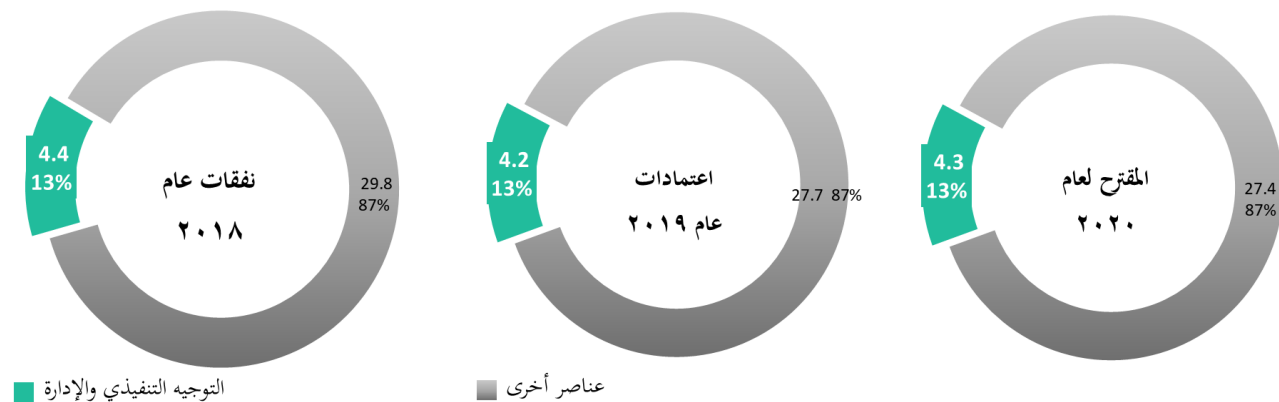
المقررة لعام ٢٠١٨	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
١٠٠	٩٦	١٠٠	١٠٠
تقديم الوثائق في موعدها المقرر			
١٠٠	٧٠	١٠٠	١٠٠
تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل			

٢٠-١١٢ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥٠٠ ٢٦٧ ٤ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ١٨ ٧٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال ٢٠-٣ إلى ٢٠-١٣.

الشكل ٢٠-٣

الموارد المتعلقة بالتوجيه التنفيذي والإدارة، كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٢٠-١٣

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والوظائف

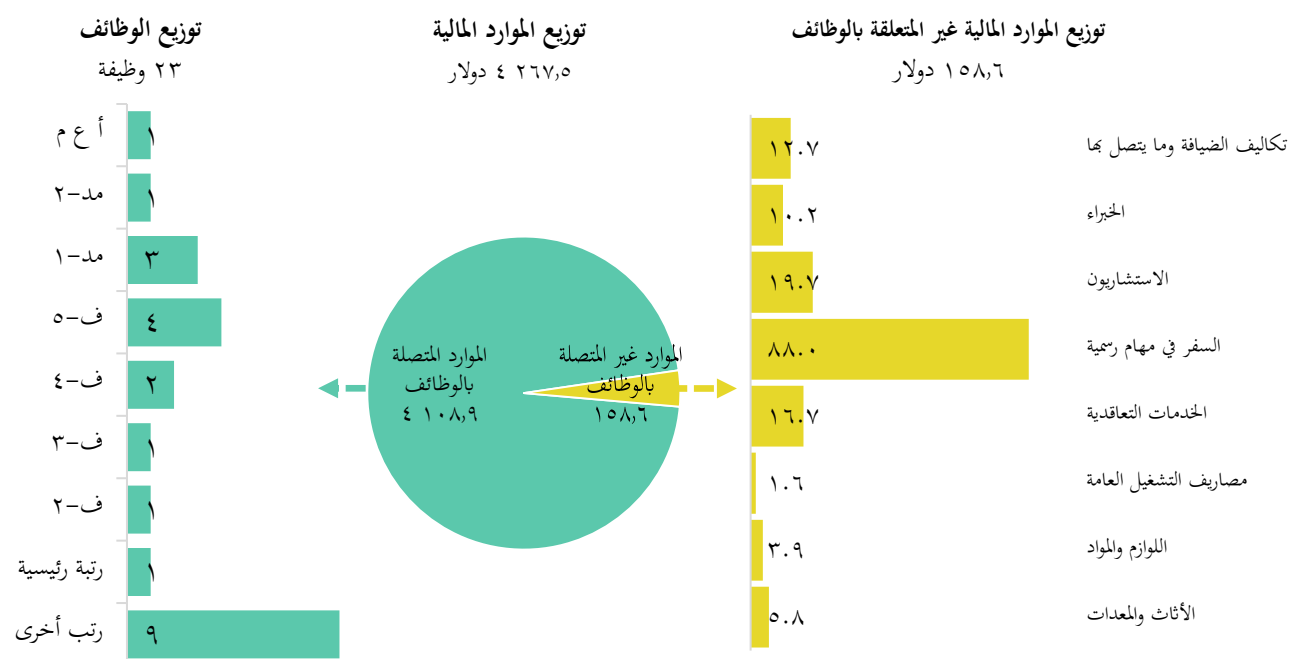
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نقطة عام	اعتمادات عام	التسويات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام	تقديرات عام	تقديرات عام	تقديرات عام
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
٤ ٢٥٧,١	٤ ٠٧٨,٦	٨٧,٢	-	(٥٦,٩)	٣٠,٣	٠,٧	٤ ١٠٨,٩		
١٧٠,٢	١٧٠,٢	-	-	(١١,٦)	(١١,٦)	(٦,٨)	١٥٨,٦		
٤ ٤٢٧,٣	٤ ٢٤٨,٨	٨٧,٢	-	(٦٨,٥)	١٨,٧	٠,٤	٤ ٢٦٧,٥		
الموارد من الوظائف حسب الفئة									
١٣	١٣	-	-	-	-	-	١٣		
١٠	١٠	-	-	-	-	-	١٠		
٢٣	٢٣	-	-	-	-	-	٢٣		

الشكل ٢٠-٢٠

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

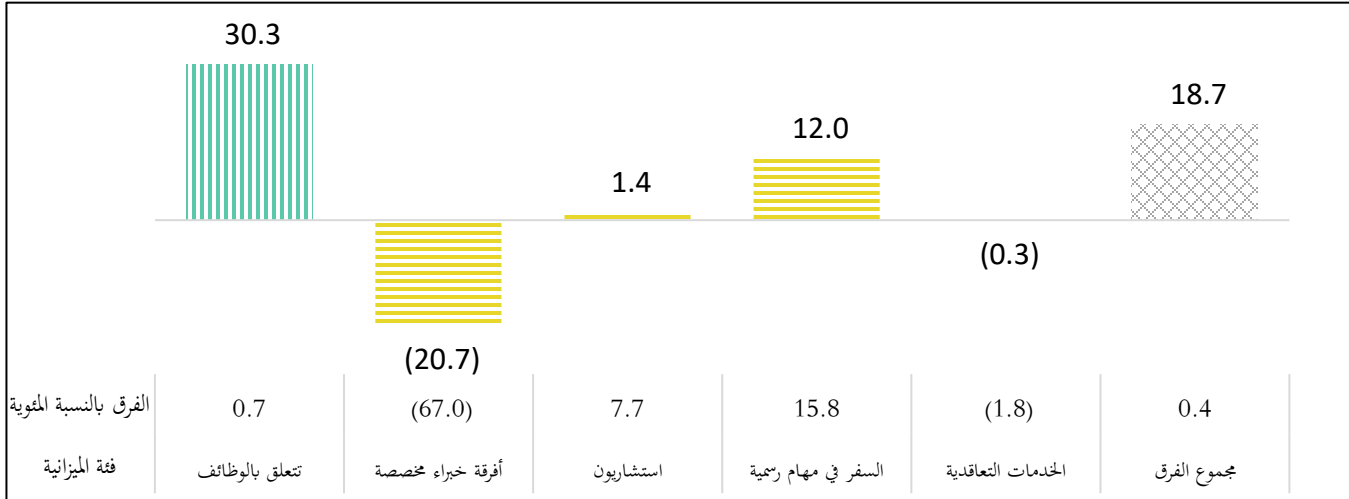


مختصر: و أع = وكيل للأمين العام.

الشكل ٢٠- خامسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠-١١٣ يعكس الانخفاض البالغ ١٨ ٧٠٠ دولار ما يلي:

(أ) **التسويات الفنية** - تعكس التغييرات في الموارد تخصيص اعتماد سنوي قدره ٨٧ ٢٠٠ دولار يتعلق بوظيفة

جديدة (ف-٤) أنشئت في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٣ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

(ب) **التغييرات الأخرى** - يتعلق النقصان الصافي البالغ ٦٨ ٥٠٠ دولار بالنقل الخارجي المقترح لوظيفة واحدة في

إدارة البرامج (ف-٤) من مكتب الأمين التنفيذي إلى دعم البرامج، يقابله جزئياً اقتراح إنشاء وظيفة جديدة لرئيس دائرة (مد-١) في وحدة إدارة البرامج من أجل تعزيز التنسيق العام وتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بحيث ينتج عن ذلك انخفاض صاف قدره ٥٦ ٩٠٠ دولار تحت بند الوظائف. وبعد سنة واحدة من الخبرة في تقاسم عناصر الوظيفة على صعيد عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة برئته، خلصت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أن مهام الحوكمة والإشراف في اللجنة يمكن القيام بها بكفاءة وفعالية أكبر من خلال وظيفة مركزية برتبة مد-١ تُنشأ داخل وحدة إدارة البرامج. وهناك انخفاض صاف قدره ١١ ٦٠٠ دولار تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف سببه انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى (٤ ٠٠٠ دولار) والخبراء الاستشاريين (١٩ ٣٠٠ دولار) والخدمات التعاقدية (٣٠٠ دولار)، تقابله جزئياً زيادة في الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية (١٢ ٠٠٠ دولار).

برنامج العمل

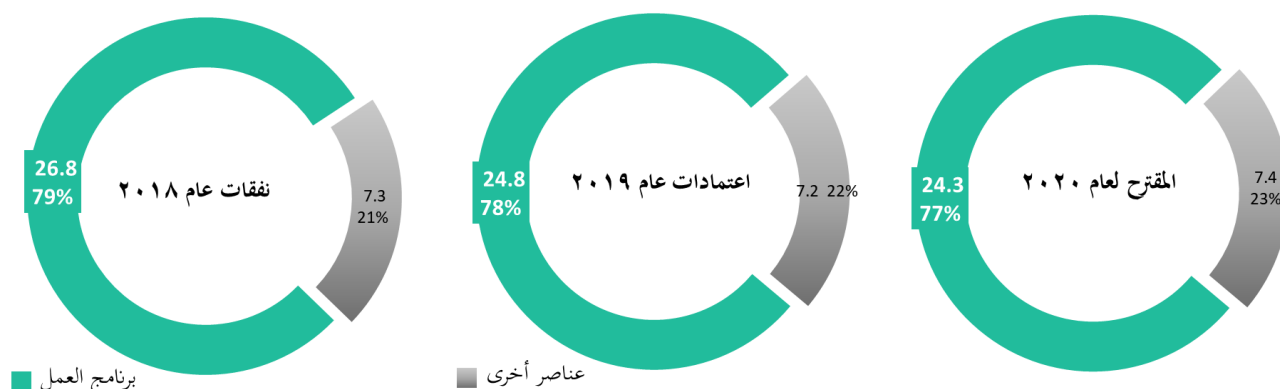
٢٠-١١٤ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٤ ٣٢٨ ٧٠٠ دولار، مسجلة انخفاضاً صافياً قدره ٤٦٩ ٨٠٠ دولار

مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكّلين ٢٠-سادسا و ٢٠-سابعا والجدول ٢٠-١٤.

الشكل ٢٠-سادسا

الموارد المخصصة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ٢٠-١٤

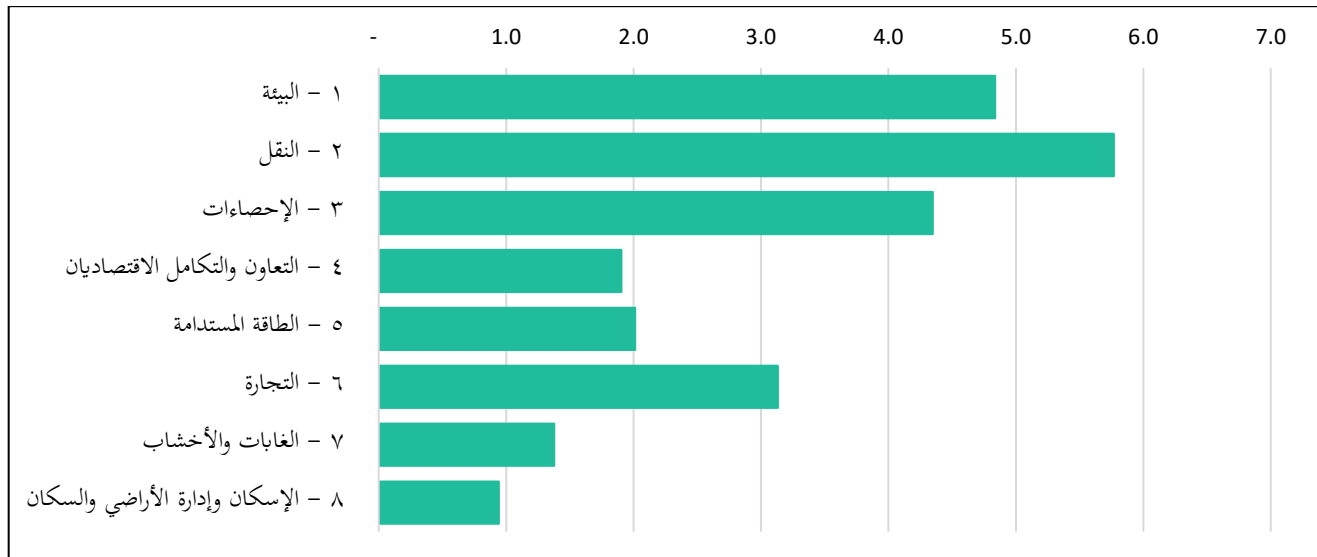
برنامج العمل: تطور الموارد المالية والوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام		التغييرات							
٢٠٢٠ (قبل إعادة	النسبة	تغييرات	الولايات	التسويات	اعتمادات	نفقات			
تقدير التكاليف)	المئوية	المجموع	أخرى	المجديدة/الموسعة	الفنية	عام ٢٠١٩	عام ٢٠١٨		
الموارد المالية حسب فئة البرنامج الفرعي									
٤ ٨٣٨,٤	(٠,١)	(٤,٥)	(٤,٥)	-	-	٤ ٨٤٢,٩	٥ ٤٥٧,٨	١ - البيئة	
٥ ٧٦٨,٨	(٢,٩)	(١٧٠,٥)	(١٧٠,٥)	-	-	٥ ٩٣٩,٣	٦ ٩٤٥,٢	٢ - النقل	
٤ ٣٤٧,٢	(٠,١)	(٦,٢)	(٦,٢)	-	-	٤ ٣٥٣,٤	٤ ٣٩٦,٩	٣ - الإحصاءات	
١ ٩٠٦,٠	(٠,٤)	(٧,١)	(٧,١)	-	-	١ ٩١٣,١	١ ٨٧٥,٢	٤ - التعاون والتكامل الاقتصاديان	
٢ ٠١٢,٩	(٠,١)	(٢,٤)	(٢,٤)	-	-	٢ ٠١٥,٣	٢ ٢٨١,٠	٥ - الطاقة المستدامة	
٣ ١٣٣,٧	(٤,٦)	(١٥١,١)	(١٥١,١)	-	-	٣ ٢٨٤,٨	٣ ٤٧٦,٧	٦ - التجارة	
١ ٣٧٨,٢	(٠,١)	(١,٥)	(١,٥)	-	-	١ ٣٧٩,٧	١ ٢٤٤,٣	٧ - الغابات والأخشاب	
٩٤٣,٥	(١١,٨)	(١٢٦,٥)	(١٢٦,٥)	-	-	١ ٠٧٠,٠	١ ١٦٧,١	٨ - الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	
٢٤ ٣٢٨,٧	(١,٩)	(٤٦٩,٨)	(٤٦٩,٨)	-	-	٢٤ ٧٩٨,٥	٢٦ ٨٤٤,٣	المجموع	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
٢٤ ٠٤٧,٤	(١,٧)	(٤٢٧,١)	(٤٢٧,١)	-	-	٢٤ ٤٧٤,٥	٢٦ ٥٣٨,٩	الموارد المتعلقة بالوظائف	
٢٨١,٣	(١٣,٢)	(٤٢,٧)	(٤٢,٧)	-	-	٣٢٤,٠	٣٠٥,٤	الموارد غير المتعلقة بالوظائف	
٢٤ ٣٢٨,٧	(١,٩)	(٤٦٩,٨)	(٤٦٩,٨)	-	-	٢٤ ٧٩٨,٥	٢٦ ٨٤٤,٣	المجموع	

تقديرات عام		التغيرات				نفقات اعتمادات	
نسبة ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)		المجموع	أخرى	الجديدة/الموسعة	التسويات	عام ٢٠١٩	عام ٢٠١٨
		المئوية			الولايات	الفنية	
					تغييرات		
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي							
٣١	-	-	-	-	-	-	٣١
٣٨	(٢,٦)	(١)	(١)	-	-	-	٣٩
٢٧	-	-	-	-	-	-	٢٧
١١	-	-	-	-	-	-	١١
١١	-	-	-	-	-	-	١١
١٩	(٥,٠)	(١)	(١)	-	-	-	٢٠
٨	-	-	-	-	-	-	٨
٦	(١٤,٣)	(١)	(١)	-	-	-	٧
١٥١	(١,٩)	(٣)	(٣)	-	-	-	١٥٤

الشكل ٢٠-٢٠ سابعاً
توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي ١ البيئة

٢٠-١١٥ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٨٣٨ دولار، مسجلة انخفاضا صافيا قدره ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-١٥ والشكلين ٢٠-٢٠ و ٢٠-٢٩.

الجدول ٢٠-١٥

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والوظائف

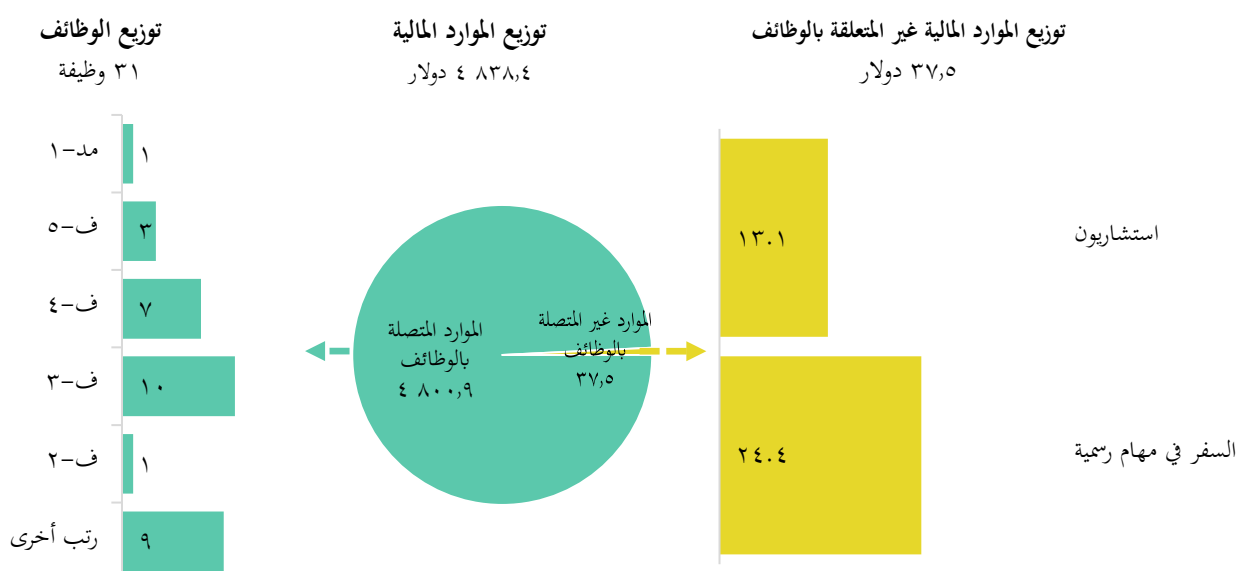
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		نسبة		تغييرات		التسويات		اعتمادات عام		نفقات عام	
الوظائف	المجموع	المقوية	إعادة تقدير التكاليف	أخرى	الجديدة/الموسعة	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية											
الموارد المتعلقة بالوظائف	٤ ٨٠٠,٩	-	-	-	-	-	٤ ٨٠٠,٩	٥ ٤٠٨,١	-	-	-
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٣٧,٥	(١٠,٧)	(٤,٥)	(٤,٥)	-	-	٤٢,٠	٤٩,٧	-	-	-
المجموع	٤ ٨٣٨,٤	(٢,٥)	(٤,٥)	(٤,٥)	-	-	٤ ٨٤٢,٩	٥ ٤٥٧,٨	-	-	-
الموارد من الوظائف حسب الفئة											
الفئة الفنية والفئات العليا	٢٢	-	-	-	-	-	٢٢	٢٢	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٩	-	-	-	-	-	٩	٩	-	-	-
المجموع	٣١	-	-	-	-	-	٣١	٣١	-	-	-

الشكل ٢٠-٢ ثامنا

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

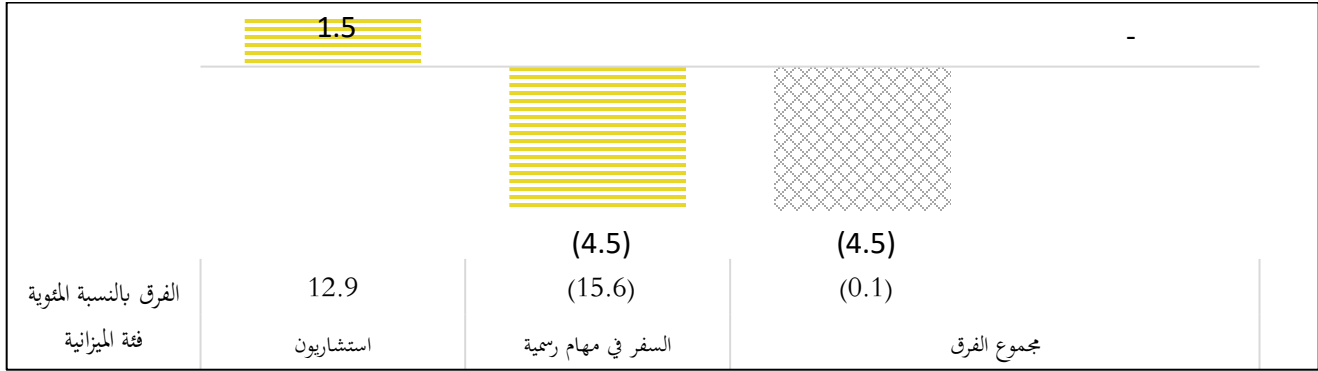
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢٠-٢٩

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠-١١٦ الفرق البالغ ٥٠٠ ٤ دولار مرده إلى انخفاض الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية.

٢٠-١١٧ يُدعم البرنامج الفرعي بموارد خارجة عن الميزانية تُقدر بمبلغ ١٣,٤ مليون دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالبيئة. والزيادة البالغ قدرها ١ ١٠٦ ٧٠٠ دولار بالمقارنة مع تقديرات عام ٢٠١٩ تُعزى إلى ارتفاع عدد المساهمات المعروفة والمتوقعة، وكذلك إلى المشاريع المقررة لعام ٢٠٢٠ التي تمت الموافقة عليها مؤخراً.

البرنامج الفرعي ٢ النقل

٢٠-١١٨ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥ ٧٦٨ ٨٠٠ دولار، مسجلة انخفاضاً صافياً قدره ١٧٠ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-١٦ والشكلين ٢٠-٢٠ و ٢٠-٢١. وحادي عشر.

الجدول ٢٠-١٦

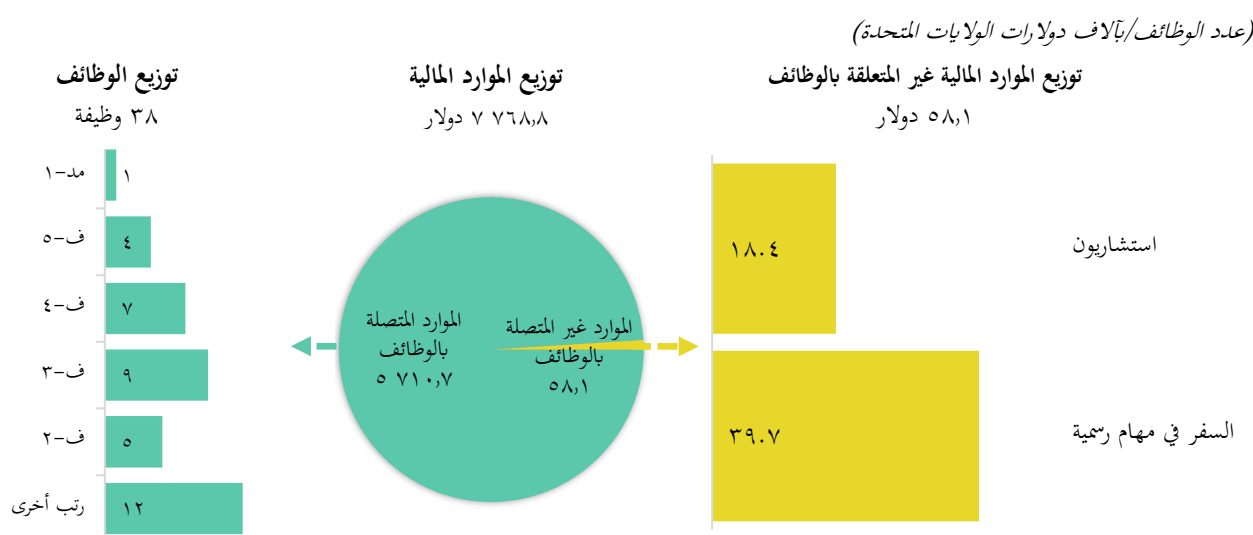
البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام		التغييرات		تقديرات عام		تقديرات عام	
النسبة	المتوقعة	المجموع	تغييرات	الولايات المتحدة	تقديرات عام	تقديرات عام	تقديرات عام
٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٥ ٧١٠,٧	(٢,٨)	(١٦٣,٤)	(١٦٣,٤)	-	-	٥ ٨٧٤,١	٦ ٨٦٥,٥
الموارد المتعلقة بالوظائف							
٥٨,١	(١٠,٨)	(٧,١)	(٧,١)	-	-	٦٥,٢	٧٩,٧
الموارد غير المتعلقة بالوظائف							
٥ ٧٦٨,٨	(٢,٩)	(١٧٠,٥)	(١٧٠,٥)	-	-	٥ ٩٣٩,٣	٦ ٩٤٥,٢
المجموع							

التغييرات							نفقات عام	اعتمادات عام
تقديرات عام	النسبة	المجموع	تغييرات	السلويات	المجددة/الموسعة	أخرى		
٢٠٢٠ (قبل إعادة	المئوية						٢٠١٩	٢٠١٨
تقدير التكاليف)								
الموارد من الوظائف حسب الفئة								
٢٦	-	-	-	-	-	-	٢٦	الفئة الفنية والفئات العليا
١٢	(٧,٧)	(١)	(١)	-	-	-	١٣	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
٣٨	(٢,٦)	(١)	(١)	-	-	-	٣٩	المجموع

الشكل ٢٠-عاشرا
البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)



الشكل ٢٠-حادي عشر
البرنامج الفرعي ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

الفرق بالنسبة المئوية	الفرق بالنسبة المئوية			مجموع الفرق
	متعلقة بالوظائف	السفر في مهام رسمية	الفرق بالنسبة المئوية	
١٦٣.٤	(٢.٨)	(١٥.٢)	(٢.٩)	(١٧٠.٥)
(٧.١)				-

٢٠-١١٩ إن فرق ٥٠٠ ١٧٠ دولار مرده إلى اقتراح إلغاء وظيفة كبير مساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) (٤٠٠ ١٦٣ دولار) وانخفاض الموارد (١٠٠ ٧ دولار) المرصودة للسفر في مهام رسمية.

٢٠-١٢٠ ويُدعم البرنامج الفرعي بموارد خارجة عن الميزانية تُقدر بمبلغ ٩٠٠ ٢٤٦ ٤ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم المباشر في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالنقل. والانخفاض البالغ قدره ١٠٠ ٢٠٥ دولار بالمقارنة مع تقديرات عام ٢٠١٩ يُعزى إلى انخفاض مبالغ المساهمات المعروفة والمتوقعة لعام ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٣

الإحصاءات

٢٠-١٢١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٣٤٧ ٤ دولار، مسجلة انخفاضاً صافياً قدره ٢٠٠ ٦ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-١٧ والشكلين ٢٠-٢ و ٢٠-٣. ثالث عشر.

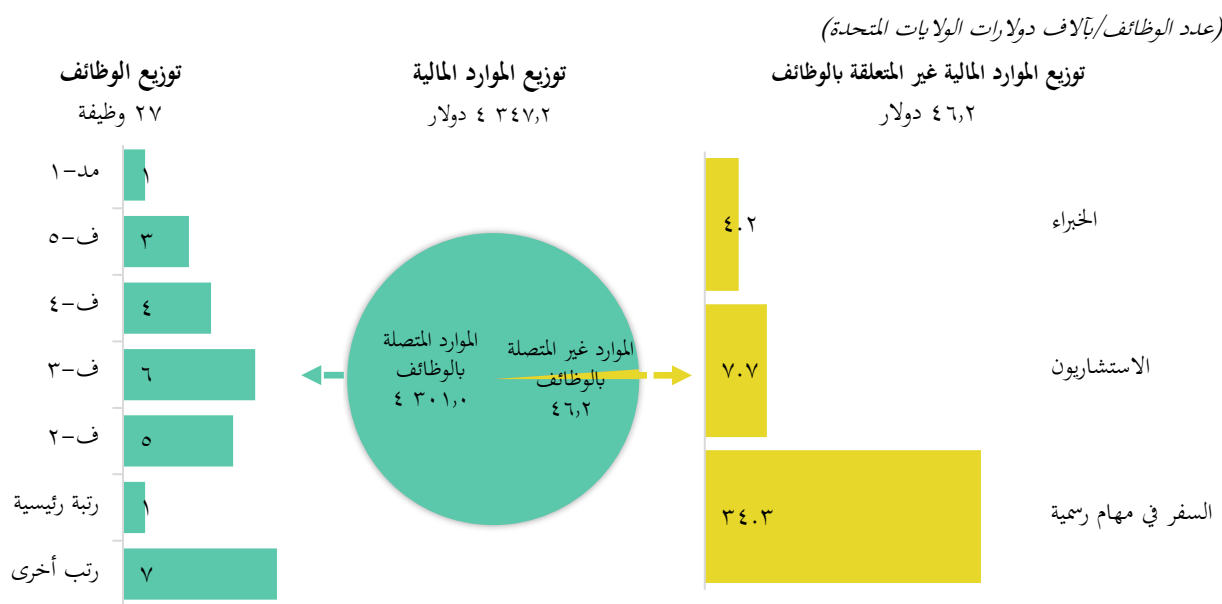
الجدول ٢٠-١٧

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

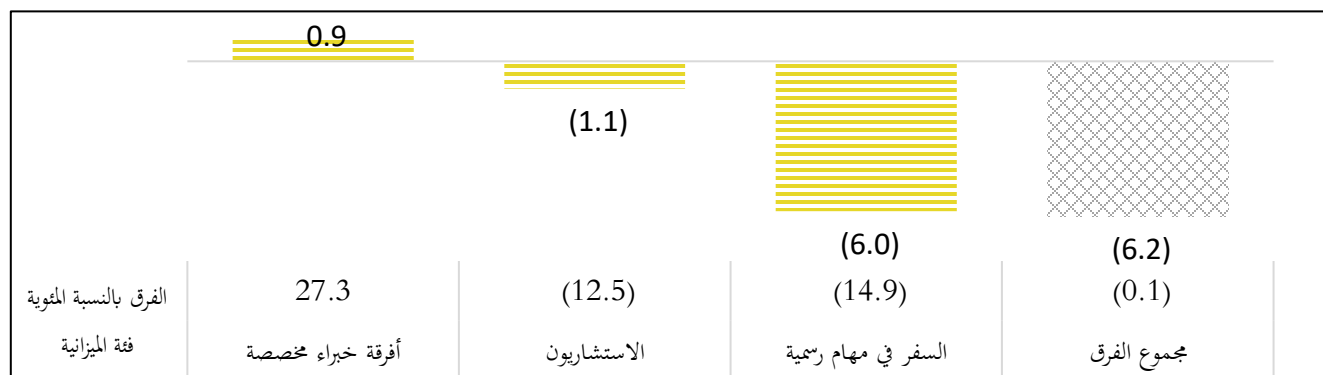
التغييرات						
نققات عام	اعتمادات عام	التسويات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٤ ٣٤٢,٢	٤ ٣٠١,٠	-	-	-	-	٤ ٣٠١,٠
الموارد المتعلقة بالوظائف						
٥٤,٧	٥٢,٤	-	-	(٦,٢)	(٦,٢)	٤٦,٢ (١١,٤)
الموارد غير المتعلقة بالوظائف						
٤ ٣٩٦,٩	٤ ٣٥٣,٤	-	-	(٦,٢)	(٦,٢)	٤ ٣٤٧,٢ (٠,١)
المجموع						
الموارد من الوظائف حسب الفئة						
١٩	١٩	-	-	-	-	١٩
الفئة الفنية والفئات العليا						
٨	٨	-	-	-	-	٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
٢٧	٢٧	-	-	-	-	٢٧
المجموع						

الشكل ٢٠- ثاني عشر
البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)



الشكل ٢٠- ثالث عشر
البرنامج الفرعي ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠-١٢٢ يعكس فرق ٦ ٢٠٠ دولار أساسا ما يلي: (أ) نقصان صاف قدره ٢٠٠ دولار للاستشاريين والخبراء؛ (ب) تخفيض مقترح بمبلغ ٦ ٠٠٠ دولار للسفر في مهام رسمية.

٢٠-١٢٣ وهذا البرنامج الفرعي مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٩٠٠ ١٨٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم المباشر في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالإحصاءات. ويعكس النقصان البالغ ٨٠٠ ١٥٩ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ المساهمات المعروفة والمتوقعة لما سيكون في عام ٢٠٢٠ من مشاريع قائمة وجارية.

البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصادي

٢٠٢٠-١٢٤ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١ ٩٠٦ ٠٠٠ دولار، مسجلة انخفاضاً صافياً قدره ٧ ١٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-١٨ والشكلين ٢٠-٢٠ و ٢٠-٢٠ خامس عشر.

الجدول ٢٠-١٨

البرنامج الفرعي ٤ : تطور الموارد المالية والوظائف

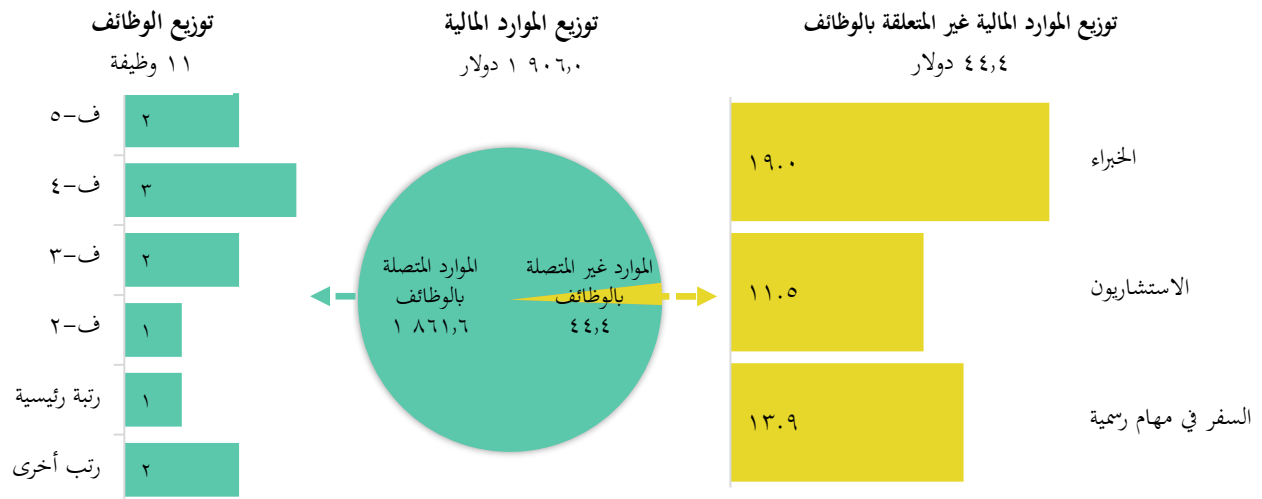
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات							
نققات عام	اعتمادات عام	التسويات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام	(قبل
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
١ ٨٣٧,٠	١ ٨٦١,٦	-	-	-	-	-	١ ٨٦١,٦
٣٨,٢	٥١,٥	-	-	(٧,١)	(٧,١)	(١٣,٨)	٤٤,٤
١ ٨٧٥,٢	١ ٩١٣,١	-	-	(٧,١)	(٧,١)	(٠,٤)	١ ٩٠٦,٠
الموارد من الوظائف حسب الفئة							
٨	٨	-	-	-	-	-	٨
٣	٣	-	-	-	-	-	٣
١١	١١	-	-	-	-	-	١١

الشكل ٢٠-٢٠ رابع عشر

البرنامج الفرعي ٤ : توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

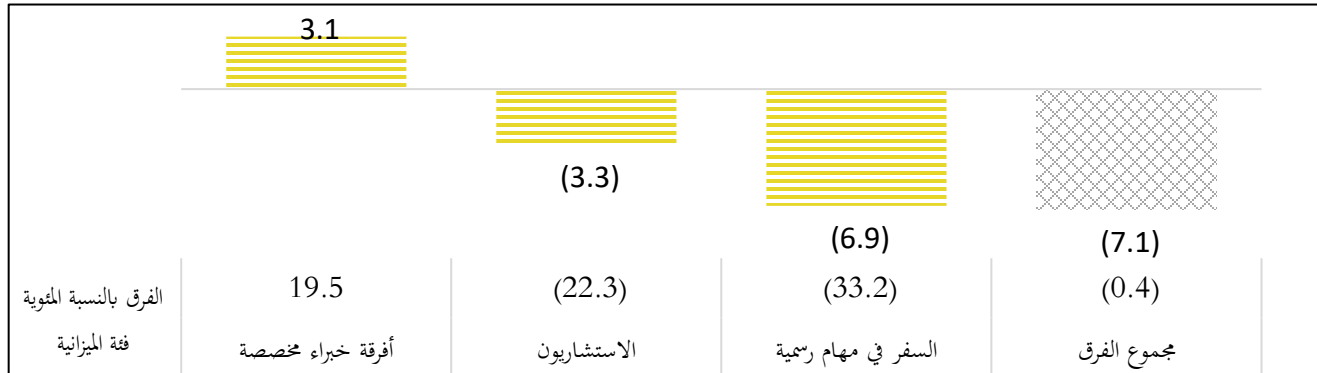
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢٠-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠-١٢٥ الفرق البالغ قدره ٧ ١٠٠ دولار مرده إلى انخفاض الاحتياجات من خدمات الاستشاريين والخبراء (٢٠٠ دولار) ومن السفر في مهام رسمية (٩٠٠ دولار).

٢٠-١٢٦ وهذا البرنامج الفرعي مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٥٧٢ ٧٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم المباشر في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصادي. ويعكس النقصان البالغ ٩٠٠ ١٣٤ ١ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ المساهمات المعروفة والمتوقعة لما سيكون في عام ٢٠٢٠ من مشاريع قائمة وجارية.

البرنامج الفرعي ٥ الطاقة المستدامة

٢٠-١٢٧ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠١٢ ٩٠٠ دولار، مسجلة انخفاضاً صافياً قدره ٢ ٤٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-١٩ والشكلين ٢٠-٦ و ٢٠-٧ سابع عشر.

الجدول ٢٠-١٩

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات									
نقطة عام	اعتمادات عام	التسويات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام	٢٠٢٠ (قبل)	٢٠١٨	٢٠١٩
		الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتعلقة بالوظائف	٢ ٢٦١,٧	١ ٩٨٨,٥	-	-	-	-	١ ٩٨٨,٥	-	-
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٩,٣	٢٦,٨	-	(٢,٤)	(٢,٤)	(٩,٠)	٢٤,٤	-	-
المجموع	٢ ٢٨١,٠	٢ ٠١٥,٣	-	(٢,٤)	(٢,٤)	(٠,١)	٢ ٠١٢,٩	-	-

التغييرات						
نفقات عام	اعتمادات عام	التسويات	الولايات	تغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع	المقوية
٨	-	-	-	-	-	٨
٣	-	-	-	-	-	٣
١١	-	-	-	-	-	١١

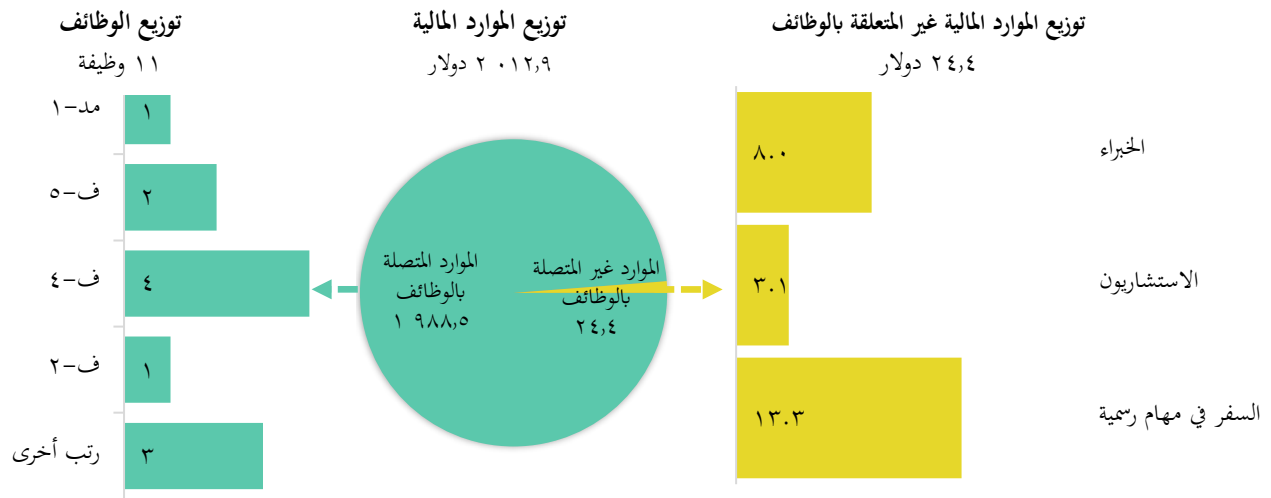
الموارد من الوظائف حسب الفئة

الفئة الفنية والفئات العليا	٨	-	-	-	-	٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٣	-	-	-	-	٣
المجموع	١١	-	-	-	-	١١

الشكل ٢٠- سادس عشر

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢٠- سابع عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	0.1	0.1		
الفرق بالنسبة المقوية	1.3	3.3	(2.6) (16.4)	(2.4) (0.1)
فئة الميزانية	أفرقة خبراء مخصصة	الاستشاريون	السفر في مهام رسمية	مجموع الفرق

٢٠٢٠-١٢٨ الفرق البالغ قدره ٢ ٤٠٠ دولار مرده أساسا إلى التخفيض المقترح في سفر الموظفين (٢ ٦٠٠ دولار).

٢٠-١٢٩ وهذا البرنامج الفرعي مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٠٠ ٦٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم المباشر في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالطاقة المستدامة. والانخفاض البالغ قدره ٦٠٠ ٩١٢ دولار بالمقارنة مع تقديرات عام ٢٠١٩ يُعزى إلى الانتهاء من عدة مشاريع في عام ٢٠١٩ وإلى مبالغ المساهمات المعروفة والمتوقعة لعام ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٦ التجارة

٢٠-١٣٠ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٧٠٠ ١٣٣ ٣ دولار، مسجلة انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ١٥١ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-٢٠ والشكلين ٢٠-٢٠-ثامن عشر و ٢٠-٢٠-تاسع عشر.

الجدول ٢٠-٢٠

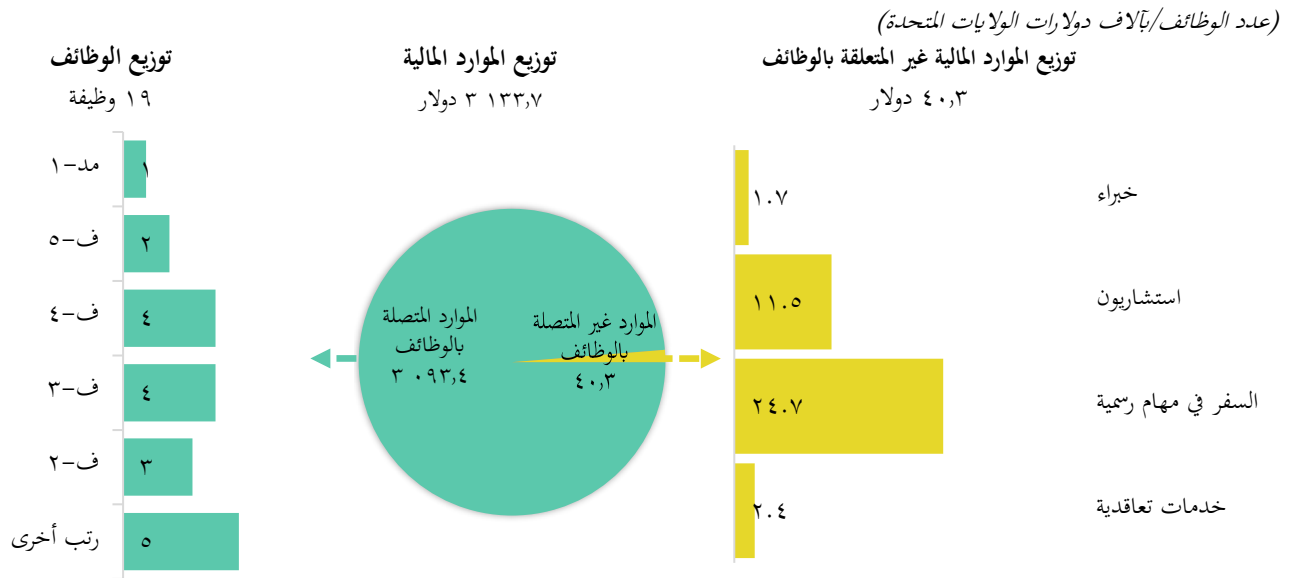
البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام	التغييرات				تفقات عام		٢٠١٩	٢٠١٨
	النسبة	المئوية	المجموع	تغييرات	التسويات	اعتمادات عام		
٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)				الجديدة/الموسعة	أخرى	الفنية		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
٣ ٠٩٣,٤	(٤,٣)	(١٣٨,١)	(١٣٨,١)	-	-	٣ ٢٣١,٥	٣ ٤٥٥,٢	الموارد المتعلقة بالوظائف
٤٠,٣	(٢٤,٤)	(١٣,٠)	(١٣,٠)	-	-	٥٣,٣	٢١,٥	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
٣ ١٣٣,٧	(٤,٦)	(١٥١,١)	(١٥١,١)	-	-	٣ ٢٨٤,٨	٣ ٤٧٦,٧	المجموع
الموارد من الوظائف حسب الفئة								
١٤	-	-	-	-	-	١٤		الفئة الفنية والفئات العليا
٥	(١٦,٧)	(١)	(١)	-	-	٦		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
١٩	(٥,٠)	(١)	(١)	-	-	٢٠		المجموع

الشكل ٢٠- ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)



الشكل ٢٠- تاسع عشر

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	0.2	2.4
	(138.1)	(151.1)
الفرق بالنسبة المئوية	(4.3)	(4.6)
فئة الميزانية	متعلقة بالوظائف	أفرقة خبراء مخصصة
	13.3	(16.7)
	(35.0)	100.0
	السفر في مهام رسمية	الخدمات التعاقدية
	(2.3)	(13.3)
	الاستشاريون	مجموع الفرق

١٣١-٢٠ الفرق البالغ ١٥١ ١٠٠ دولار مرده في الأساس إلى ما يلي: (أ) اقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد فريق (فئة الخدمات العامة (رتبة أخرى)) (١٣٨ ١٠٠ دولار)؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية (١٣ ٣٠٠ دولار) والاستشاريين والخبراء (٢ ١٠٠ دولار).

١٣٢-٢٠ وهذا البرنامج الفرعي مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٧٩٤ ٨٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم المباشر في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالتجارة. والانخفاض البالغ قدره ٣٩٣ ٢٠٠ دولار بالمقارنة مع تقديرات عام ٢٠١٩ يُعزى إلى مبالغ المساهمات المعروفة والمتوقعة لعام ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٧ الغابات والأخشاب

٢٠-١٣٣ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٣٧٨ دولار، مسجلة انخفاضاً صافياً قدره ١ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-٢١ والشكلين ٢٠-٢٠ و ٢٠-٢١ حادي وعشرين.

الجدول ٢٠-٢١

البرنامج الفرعي ٧: تطور الموارد المالية والوظائف

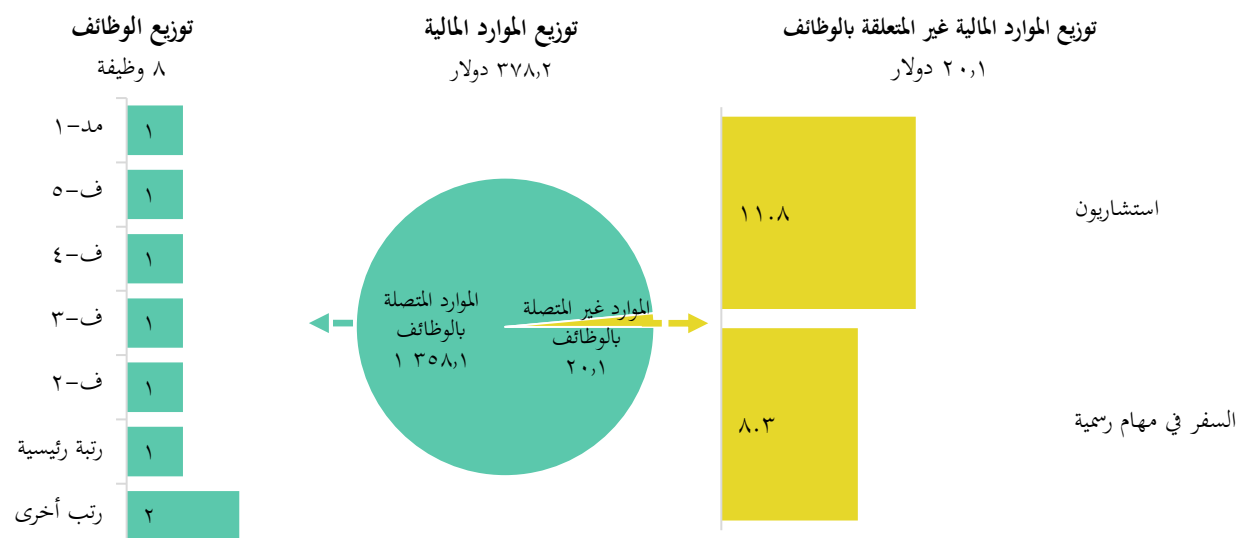
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات					
نققات عام	اعتمادات عام	التسويات	الولايات	تغييرات	النسبة
٢٠١٨	٢٠١٩	الفنية	الجديدة/الموسعة	أخرى	المجموع
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية					
١ ٢٢٠,١	١ ٣٥٨,١	-	-	-	-
٢٤,٣	٢١,٦	-	-	(١,٥)	(١,٥)
١ ٢٤٤,٣	١ ٣٧٩,٧	-	-	(١,٥)	(١,٥)
الموارد من الوظائف حسب الفئة					
٥	٥	-	-	-	-
٣	٣	-	-	-	-
٨	٨	-	-	-	-

الشكل ٢٠-٢٠

البرنامج الفرعي ٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢٠-حادي وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(1.5)		(1.5)
الفرق بالنسبة المئوية	(15.3)		(0.1)
فئة الميزانية	السفر في مهام رسمية		مجموع الفرق

٢٠-١٣٤ الفرق البالغ قدره ١ ٥٠٠ دولار مرده إلى التخفيض المقترح تحت بند السفر في مهام رسمية.

٢٠-١٣٥ وهذا البرنامج الفرعي مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٣٨٨ ١٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم المباشر في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالغابات والأخشاب. والانخفاض البالغ قدره ٣٥٣ ٤٠٠ دولار بالمقارنة مع تقديرات عام ٢٠١٩ يُعزى إلى مبالغ المساهمات المعروفة والمتوقعة سيكون في عام ٢٠٢٠ من مشاريع قائمة وجارية.

البرنامج الفرعي ٨

الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

٢٠-١٣٦ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٩٤٣ ٥٠٠ دولار، مسجلة انخفاضا صافيا قدره ١٢٦ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢٠-٢٢ والشكلين ٢٠-٢٠ و ٢٠-٢٠ ثالثا وعشرين.

الجدول ٢٠-٢٢

البرنامج الفرعي ٨: تطور الموارد المالية والوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠		التغييرات		تقديرات عام ٢٠١٩		تقديرات عام ٢٠١٨	
النسبة	المئوية	المجموع	تغييرات	التقنية	الموسعة/أخرى	الموسعة/أخرى	التقنية
(قبل إعادة تقدير التكاليف)			الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
٩٣٣,٢	(١١,٩)	(١٢٥,٦)	(١٢٥,٦)	-	-	١٠٥٨,٨	١١٤٩,١
١٠,٣	(٨,٠)	(٠,٩)	(٠,٩)	-	-	١١,٢	١٨,٠
٩٤٣,٥	(١١,٨)	(١٢٦,٥)	(١٢٦,٥)	-	-	١٠٧٠,٠	١١٦٧,١

الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

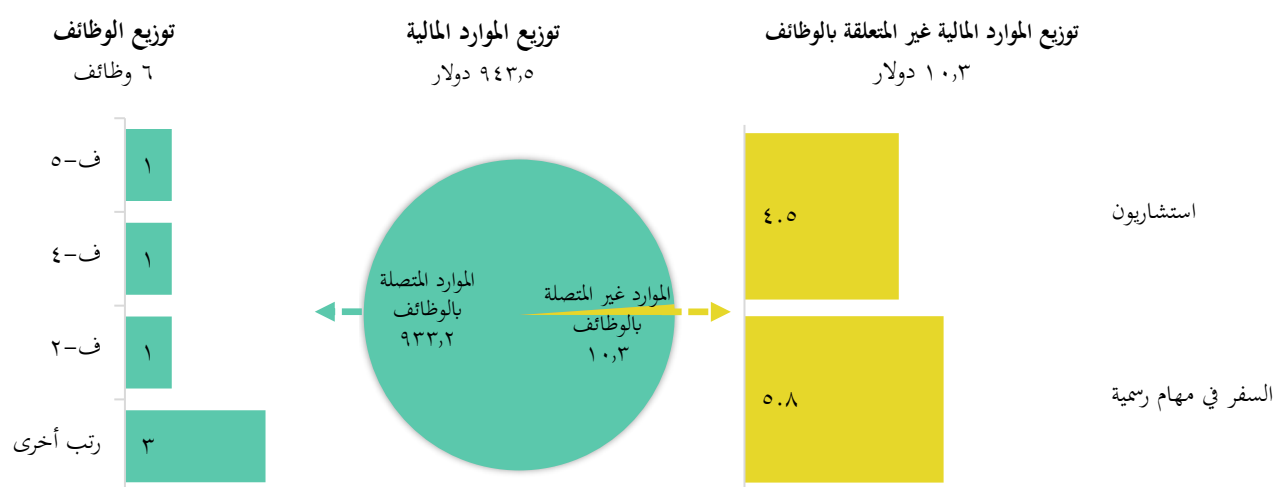
الموارد المتعلقة بالوظائف

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

المجموع

تقديرات عام ٢٠٢٠		التغييرات				نققات عام اعتمادات عام	
النسبة (قبل إعادة تقدير		الولايات تغييرات		التسويات		٢٠١٩	
المئوية	التكاليف	المجموع	أخرى	الجديدة/الموسعة	الفنية	٢٠١٩	٢٠١٨
الموارد من الوظائف حسب الفئة							
٣	(٢٥,٠)	(١)	(١)	-	-	٤	الفئة الفنية والفئات العليا
٣	-	-	-	-	-	٣	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
٦	(١٤,٣)	(١)	(١)	-	-	٧	المجموع

الشكل ٢٠- ثاني وعشرين
البرنامج الفرعي ٨: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢٠- ثالثا وعشرين
البرنامج الفرعي ٨: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		(0.9)			
		(125.6)		(126.5)	
الفرق بالنسبة المئوية		(11.9)		(11.8)	
فئة الميزانية		متعلقة بالوظائف		السفر في مهام رسمية	
				مجموع الفرق	

٢٠-١٣٧ الفرق البالغ قدره ١٢٦ ٥٠٠ دولار مرده إلى ما يلي: (أ) انخفاض بمبلغ ١٢٥ ٦٠٠ دولار نتيجة لاقتراح إلغاء موظف معاون في شؤون السكان (ف-٢) في وحدة السكان من البرنامج الفرعي، بحيث يتم استيعاب مهام الوظيفة ضمن الموارد القائمة؛ (ب) تخفيض بمبلغ ٩٠٠ دولار في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية.

٢٠-١٣٨ وهذا البرنامج الفرعي مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٠٠ ١٥٥ دولار. وستغطي هذه الموارد تكاليف تقديم الدعم في تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالإسكان وإدارة الأراضي والسكان. والانخفاض البالغ قدره ٤٩٣ ٥٠٠ دولار بالمقارنة مع تقديرات عام ٢٠١٩ يُعزى إلى الانتهاء من عدة مشاريع في عام ٢٠١٩ وإلى مبالغ المساهمات المعروفة والمتوقعة لعام ٢٠٢٠.

دعم البرامج

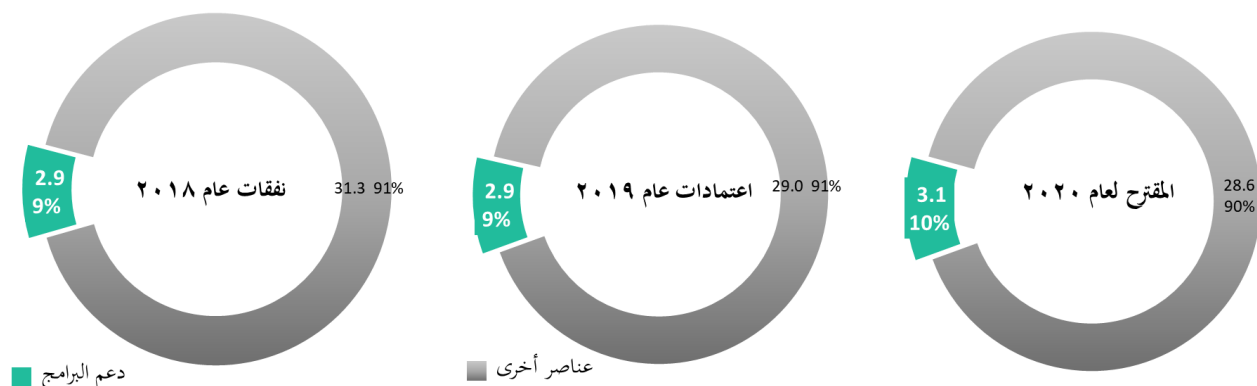
٢٠-١٣٩ يشمل عنصر دعم البرامج المكتب التنفيذي ووحدة نظم المعلومات. والمهام المنوطة بالعناصر الفرعية التي تدرج تحت بند دعم البرامج، هي كما يلي:

(أ) يتولى المكتب التنفيذي مسؤولية تنسيق وإدارة وتقديم الخدمات الإدارية العامة، بما في ذلك تنسيق جميع السياسات الإدارية وصياغتها وإصدارها؛ وإدارة السفر؛ وتنسيق وإدارة التطبيقات المركزية (بما في ذلك نظام أوموجا)؛ إدارة حيز المكاتب؛ وتنظيم أنشطة الشراء؛ وإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك تنفيذ السياسة الجنسانية، واختيار الموظفين وتدريبهم، وإدارة أداء الموظفين، وإدارة برنامج التدريب الداخلي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإدارة شؤون الخبراء الاستشاريين والمتقاعدين من الأفراد، وتزويد الموظفين بخدمات الرفاه والمعلومات، وإدارة جداول العمل وترتيبات العمل المرنة؛ الإدارة المالية وإدارة الميزانية والإبلاغ عن الأداء، بما في ذلك تجهيز الأمور المالية والدعم المالي، وإدارة برنامج المنح التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، وتنسيق عملية إعداد الميزانية وتقديمها وتقديم الدعم في تنسيق عمليات مراجعة الحسابات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والعمليات الخارجية لمراجعة الحسابات، ومراقبة نفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وغير ذلك من عمليات التخطيط والتنسيق في أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ككل. وإضافة إلى المهام المبينة في الفرع ٧ من نشرة الأمين العام ST/SGP/1997/5، بصيغتها المعدلة بنشرة الأمين العام ST/SGP/2002/11، يكفل المكتب التنفيذي التقيد بجميع أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيمية. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، استوعب المكتب التنفيذي مهام رقابية إضافية تتعلق بتفويض السلطة الممنوحة من الأمين العام إلى رؤساء الكيانات؛

(ب) أما وحدة نظم المعلومات، فهي تكفل توفير نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها وتوأمها دعماً للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والولايات المنوطة بها. وتدير الوحدة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكفل تحليل وتحديد الحلول والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنظم والتطبيقات المحددة المتبعة في تنفيذ البرامج الفرعية للجنة. وتتولى الوحدة إدارة موارد وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمشياً مع سياسات الأمم المتحدة، وفق المنصوص عليه في الاستراتيجية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٢، والمعايير والمتطلبات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك هياكل جميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يتصل بها من سياسات وإجراءات، وتخطيطها وتنسيقها. وتقوم بالتنسيق أيضاً مع مقدمي الخدمات وتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وتكفل الفعالية والكفاءة في جمع المعارف التنظيمية المتاحة لدى اللجنة وتخزينها ونشرها.

٢٠-١٤٠ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣ ١١٥ ٩٠٠ دولار، مسجلة زيادة صافيها ١٨٩ ٩٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال ٢٠-٢٠ رابعا وعشرين إلى ٢٠-سادسا وعشرين والجدول ٢٠-٢٣.

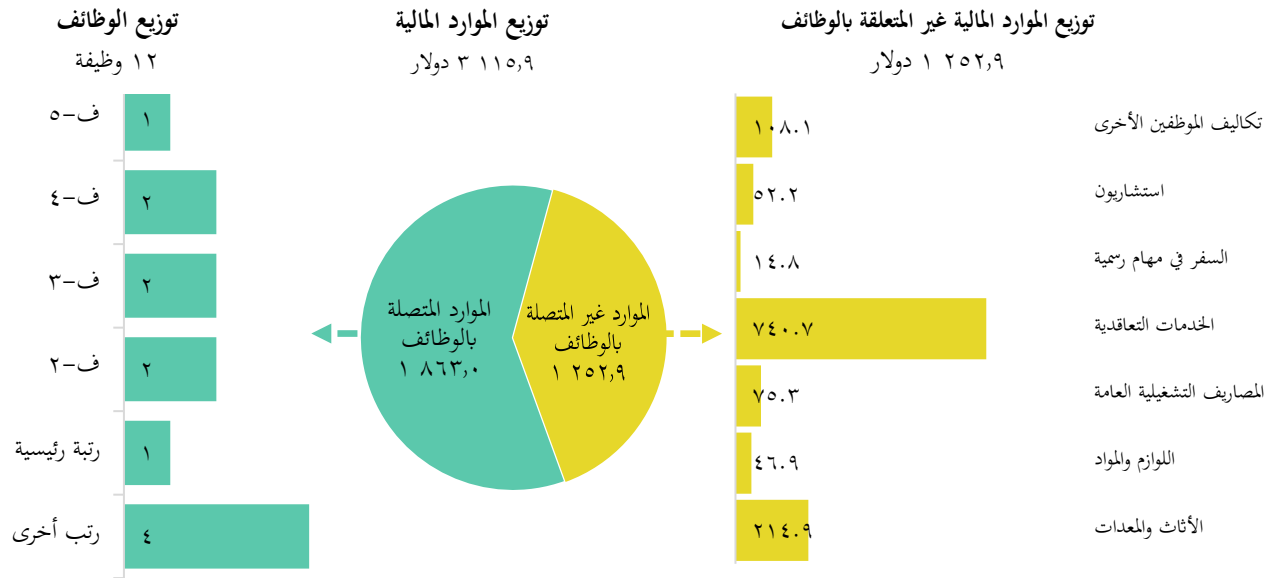
الشكل ٢٠-٢٠ رابعا وعشرين
الموارد المرصودة لدعم البرامج كنسبة مئوية من إجمالي موارد الميزانية العادية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



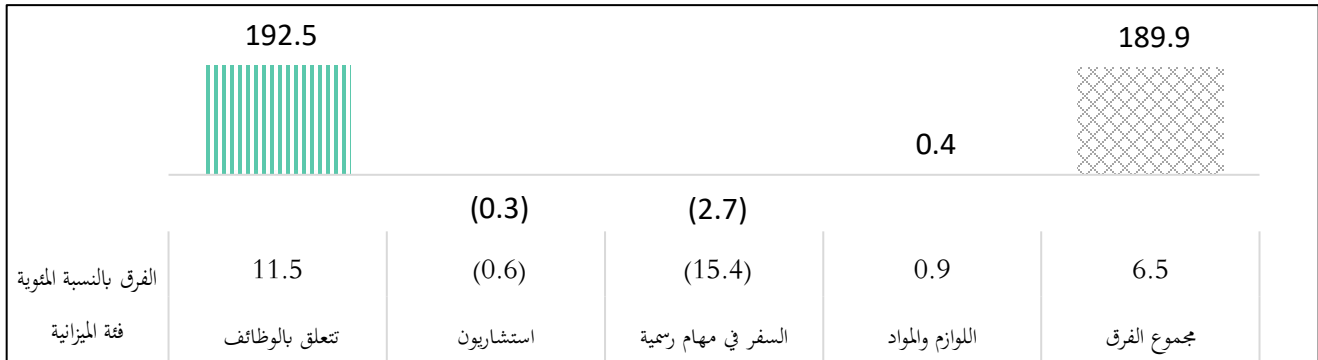
الجدول ٢٠-٢٣
دعم البرامج: تطور الموارد المالية والوظائف
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

تقديرات عام ٢٠٢٠		التغييرات		تقديرات عام ٢٠١٩		تقديرات عام ٢٠١٨	
النسبة	المجموع	تغييرات	الوظائف	الاعتمادات عام	الاعتمادات عام	الاعتمادات عام	الاعتمادات عام
(قبل إعادة تقدير التكاليف)	المئوية	المجموع	أخرى	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
١ ٨٦٣,٠	١١,٥	١٩٢,٥	١٩٢,٥	-	-	١ ٦٧٠,٥	١ ٨٠٦,١
١ ٢٥٢,٩	(٠,٢)	(٢,٦)	(٢,٦)	-	-	١ ٢٥٥,٥	١ ١٠٢,٩
٣ ١١٥,٩	٦,٥	١٨٩,٩	١٨٩,٩	-	-	٢ ٩٢٦,٠	٢ ٩٠٨,٩
الموارد من الوظائف حسب الفئة							
٧	١٦,٧	١	١	-	-	٦	٦
٥	-	-	-	-	-	٥	٥
١٢	٩,١	١	١	-	-	١١	١١

الشكل ٢٠- خامسا وعشرين
دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ٢٠- سادسا وعشرين
دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ واعتمادات عام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية
(آلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠-١٤١ الفرق البالغ قدره ١٨٩ ٩٠٠ دولار مرده إلى زيادة قدرها ١٩٢ ٥٠٠ دولار تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف بسبب النقل الداخلي لوظيفة لموظف في إدارة البرامج (ف-٤) من وحدة إدارة البرامج في إطار عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة إلى المكتب التنفيذي في إطار عنصر دعم البرامج. وهذه الوظيفة ستعزز تنفيذ عملية الميزانية السنوية، فضلا عن المراقبة المالية، والإبلاغ عن الأداء، والمراقبة على الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لإطار تفويض السلطة لرؤساء الكيانات المعتمد حديثا، سوف يتعين تعزيز الرقابة على إدارة الميزانية والإدارة المالية. وستستوعب الوظيفة مهام وظيفة كبير المساعدين الإداريين (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) المقترح إلغاؤها في إطار البرنامج الفرعي ٢. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية (٢ ٧٠٠ دولار) وانخفاض في الموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين (٣٠٠ دولار).

٢٠-١٤٢ ويُدعم عنصر دعم البرامج بموارد خارجة عن الميزانية تُقدر بمبلغ ٨٠٠ ٦١٣ ١ دولار، على النحو المبين في الجدول ٢٠-٩. وستلبي هذه الموارد احتياجات المكتب التنفيذي في ممارسة السلطة المفوضة له لتوفير الدعم الإداري، والمساعدة المؤقتة العامة، وغير ذلك من الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف ويشملها اتفاق مستوى الخدمات الحالي ذو الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك في التنفيذ المستمر لنظام أوموجا والمبادرات المؤسسية الأخرى. وتُعزى الزيادة البالغ قدرها ٤٠٠ ٢٢٨ دولار أساساً إلى مبلغ وارد لتغطية تكاليف وظيفة إضافية برتبة ف-٤ ممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

19-02404



- ملاحظة: الوظائف الممولة من الميزانية العادية: ١٨٦؛ الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية: ٤٦؛ مجموع الوظائف: ٢٣٢.
- المختصرات: خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (رتبة أخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ع: الميزانية العادية؛ و أ ع: وكيل للأمين العام؛ خ م: موارد خارجة عن الميزانية.
- (أ) نقل وظيفة من رتبة ف-٤ من وحدة إدارة البرامج في عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة، إلى المكتب التنفيذي، في عنصر دعم البرامج.
- (ب) إنشاء وظيفة برتبة ف-٤ ممولة بموارد خارجة عن الميزانية تحت بند دعم البرامج.
- (ج) إنشاء وظيفة برتبة مد-١ في وحدة إدارة البرامج، في عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة.
- (د) وظيفة واحدة برتبة ف-٣ في ألماني.
- (هـ) إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) في البرنامج الفرعي ٢، النقل؛ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (رتبة أخرى) في البرنامج الفرعي ٦، التجارة؛ ووظيفة برتبة ف-٢ في البرنامج الفرعي ٨، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترح إدخالها في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العناصر والبرامج الفرعية

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	البيان	سبب التغيير
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٤	نقل وظيفة موظف لإدارة البرامج إلى المكتب التنفيذي	الغرض هو تعزيز تنفيذ عملية الميزانية السنوية، إلى جانب المراقبة المالية، والإبلاغ عن الأداء، والرقابة على الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لإطار تفويض السلطة لرؤساء الكيانات المعتمد حديثاً، سوف يتعين تعزيز الرقابة على إدارة الميزانية والإدارة المالية. وستستوعب الوظيفة مهام وظيفة كبير المساعدين الإداريين المقترح إلغاؤها في البرنامج الفرعي ٢
	١	مد-١	إنشاء وظيفة رئيس دائرة في إطار إدارة البرامج	الغرض هو تعزيز التنسيق العام وتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن طريق دمج المهام المتعلقة بالاستراتيجية وإدارة البرامج والرقابة والإدارة المركزية للمخاطر وتنسيق برنامج التعاون التقني للجنة الاقتصادية لأوروبا في وحدة تنظيمية واحدة. وقد أُلغيت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وظيفة رئيس دائرة برتبة مد-١ في عام ٢٠١٨ على أساس أن بعض مهام وحدة إدارة البرامج يمكن أن يتولاها آخرون من كبار الموظفين في عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة. وأثبت استعراض أجري بعد سنة من التجربة أن تنفيذ تلك المهام من قبل كبير موظفين مختص في إدارة البرامج أدى إلى زيادة في الكفاءة والفعالية
النقل	(١)	خ ع (ر ر)	إلغاء وظيفة كبير مساعدين إداريين	تبعاً لإعادة توزيع العمل واستخدام التكنولوجيا لتبسيط أساليب العمل
التجارة	(١)	خ ع (ر ر)	إلغاء وظيفة كبير مساعدين إداريين	سيتم استيعاب المهام في حدود الموارد المتاحة في إطار البرنامج الفرعي
الإسكان وإدارة الأراضي والسكان	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة موظف معاون لشؤون السكان	سيتم استيعاب المهام في حدود الموارد المتاحة في إطار البرنامج الفرعي
دعم البرامج	١	ف-٤	نقل وظيفة موظف لإدارة البرامج من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة	الغرض هو تعزيز تنفيذ عملية الميزانية السنوية، إلى جانب المراقبة المالية، والإبلاغ عن الأداء، والرقابة على الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لإطار تفويض السلطة لرؤساء الكيانات المعتمد حديثاً، سوف يتعين تعزيز الرقابة على إدارة الميزانية والإدارة المالية
المجموع		(٢)		

المختصرات: خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (رتبة أخرى)؛ خ ع (ر ر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).